

Humanities and Educational
Sciences Journal

ISSN: 2617-5908 (print)



مجلة العلوم التربوية
والدراسات الإنسانية

ISSN: 2709-0302 (online)

الإطار الوطني لمنهاج التعليم العام في الجمهورية اليمنية والمملكة المغربية (دراسة مقارنة) (*)

د/ سعيد عبده أحمد مقبل

باحث أول، نائب رئيس المركز ورئيس دائرة مناهج
الإنسانية واللغات مركز البحوث والتطوير التربوي بالتكليف

د/ وحدة قاسم علي محمد

باحث أول، قائم بأعمال نائب رئيس المكتب الفني
مركز البحوث والتطوير التربوي

w-alkassim@hotmail.com

تاريخ قبوله للنشر 14/2/2021.

<http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index>

تاريخ تسليم البحث 26/12/2021.

(*) موقع المجلة:

الإطار الوطني لمنهاج التعليم العام في الجمهورية اليمنية والمملكة المغربية (دراسة مقارنة)

د/ سعيد عبده أحمد مقبل

باحث أول، نائب رئيس المركز ورئيس دائرة
مناهج الإنسانية واللغات مركز
البحوث والتطوير التربوي بالتكليف

د/ وحدة قاسم علي محمد

باحث أول، قائم بأعمال نائب رئيس المكتب الفني
مركز البحوث والتطوير التربوي

مستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى تطوير إطار مناهج التعليم العام في الجمهورية اليمنية، في ضوء مقارنته بإطار المنهاج في المملكة المغربية، ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحثان أسلوب التحليل الوثائقي المقارن، وتم وضع مجموعة من التساؤلات تم الإجابة عليها من خلال: عرض تحليلي مقارن لإطار مناهج التعليم العام في الجمهورية اليمنية والكتاب الأبيض الجزء الأول في المملكة المغربية من حيث: إطار الإطار، ملامح المتخرج، مقارنة بناء المنهاج، مبادئ تنظيم المنهاج، التنظيم الزمني للدراسة، واستراتيجيات التدريس والتقويم، وتوصلت الدراسة إلى استنتاجات رئيسة مركزة على إطار مناهج التعليم العام في الجمهورية اليمنية أهمها: ضعف استناد إطار مناهج التعليم على قانون التعليم في موضوعات الفلسفة التربوية وأهدافها العامة والسياسات، ولم يحدد الإطار مقارنة بناء المنهاج ومبادئه، والاستراتيجيات التعليمية والتقويمية. وقدمت الدراسة توصيات أهمها: تطوير القانون العام للتربية والتعليم باعتباره الأساس الذي يتضمن المنطلقات العامة المنظمة للنظام التربوي، وغاياته ووظائف المدرسة، والسياسات، والتنظيم الدراسي كمقدمة لتطوير الإطار الوطني للمنهاج اليمني.

الكلمات المفتاحية: الإطار، منهاج، دراسة مقارنة، الجمهورية اليمنية، المملكة المغربية.

The National Framework For The General Education Curriculum In The Republic Of Yemen And The Kingdom Of Morocco

Abstract

The study aimed at developing the general education curriculum framework in the Republic of Yemen in comparison to the curriculum framework in the Kingdom of Morocco. In order to fulfill this aim, both researchers used the method of comparative documentary analysis and put a group of inquiries which were clarified through a comparative analytical presentation for the general education curriculum framework in the Republic of Yemen and the white book – part I in the Kingdom of Morocco with respect to: framework domain, graduate features, curriculum formation approach, curriculum arrangement principles, temporal arrangement for the study, evaluation and teaching strategies.

The study reached leading conclusions focusing on the general education curriculum framework in the Republic of Yemen; most importantly the following:

Weakness in basing of the education curriculum framework on the education law in terms of: educational philosophy subjects, their general objectives and policy.

The framework has not determined the curriculum formation approach and its principles as well as the evaluative and educational strategies.

The study presented recommendations, most importantly:

To promote the general law for education which is considered the basis containing the general starting points that organize the educational system, its goals, school functions, policies, the academic organization as an introduction to develop the national framework for the Yemeni curriculum.

Key words: framework, curriculum, comparative study, Republic of Yemen, Kingdom of Morocco.

1- الإطار العام للدراسة مقدمة الدراسة

يشهد العالم في القرن الواحد العشرين تطورات متسارعة في مجالات الحياة كافة، الأمر الذي يتطلب تطوير أطر واستراتيجيات لمواجهة التحديات غير المسبوقة في القطاعات المختلفة وعلى وجه الخصوص قطاع التعليم والتدريب.

فالتعليم من القضايا الرئيسية التي تحتل أهمية بالغة في التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع والفرد على حد سواء (مقبل، 2010، 11)، ولا بد من الإقرار بداية بأن بنية التعليم والتعلم، والهندسة المعرفية قد بدأت تتمتع بقدر عال من الدينامية والتغير في الهياكل والمضامين. كما أن العديد من تصميمات تلك البنية الجديدة ماتزال في الواقع قيد التشكل في ظل التحولات الجارية نحو صيغ مجتمعية ستقوم أساساً على الاستخدامات الموسعة في الحياة اليومية للمعلومات والاتصالات وعلى القاعدة المعرفية (المنظمة العربية، 2009، 29). وعموماً فإن ما يفسر حدوث التطوير والإصلاح في المجال التربوي، هو أن التربية والتعليم نشاط اجتماعي يؤثر فيه المجتمع ويتأثر به. وبما أن المجتمعات تخضع باستمرار للتحويل، فإن التربية كذلك لا بد أن تتطور وبشكل مستمر، مما يسمح لها بالتكيف مع الاحتياجات الجديدة. ولذلك فإن الأنظمة التعليمية تعمل على التلاؤم باستمرار مع التغيرات في الاحتياجات والنتيجة عن تحول المجتمعات إلى صيغ عصرية (الدرج، 2017، 4).

إن التطورات الكبيرة في المعرفة، وتقانات المعلومات والاتصال، والتطورات في القضايا البيداغوجية وعلم النفس تفرض على مطوري المنهاج إعادة النظر في مضمون الأطر المرجعية للمناهج واستراتيجيات إعدادها، بناءً على منطلقات فلسفية، وغايات تربوية وسياسات، بالإضافة إلى توجهات ومبادئ تربوية ومنهجية ومعرفية. وفي هذا السياق ظهر مفهوم حديث يحمل تلك التوجهات في الأقطار العربية مع مطلع القرن الواحد والعشرين ألا وهو "إطار المنهاج"؛ يمثل الموجات والتوجهات في هندسة مناهج المواد الدراسية.

إن إطار المنهاج يمثل الحجر الأساس في تطوير المنهاج الدراسية، فهو يرسم مجمل الفعاليات وأبرز الخيارات الاستراتيجية وسياقات عمل المنهاج من هوية وطنية وفلسفة تربوية، وبنيتها التربوية والعلمية، ومواردها التعليمية؛ لتحقيق كفايات المتعلم من تفكير مبدع ونقد بناء، وحل المشكلات، واتخاذ القرارات الصحيحة (وزارة التعليم العراقية، 2012، 7). وترتبط أهمية الإطار المرجعي للمناهج بأهمية المنهاج ذاتها، وبدورها الأساس في بناء الأجيال وفي تحقيقهم الغايات والاهداف التعليمية، كما تبرز هذه الأهمية في عدد من الجوانب، في أنه الأساس الذي يرسم الصورة الكلية للمناهج بما تحويه من شمولية البناء للمتعلم ومستوى خيراته العامة والتخصصية، وبما تتضمنه من قيم ومهارات تمكن المتعلم من صناعة حاضرة وتهيئته لبناء المستقبل الواعد (هيئة تقويم التعليم والتدريب، 2018، 15). والتربية عمومًا والتربية المقارنة كأحد تخصصاتها تحتل مركزًا مهمًا في المجتمعات الحديثة الدائمة التطور والتغير (نجوى، 2019، 20). وتطورت الدراسات المقارنة في التعليم تطورًا مهمًا، إذ يشير الخيال، وعبد الرحيم (2019، 10)، إلى عديد من التطورات في الطرائق المنهجية Methods، والمقاربات البحثية Approaches، وظهور عدد كبير منها نتيجة تزايد وحدات التحليل وتنوع مستويات المقارنة، ووجود مقاربات تتعلق بمقارنة المنهاج، وعلى الرغم من ذلك فإنه يمكن القول بأن الدراسات المقارنة في مجال المنهاج لاتزال

محدودة، ولا سيما في البلدان العربية وفق ما أشارت إليه عدد من الدراسات: (آل الحارث والشهري، 2019)؛ وعبد اللطيف، 2009؛ والعمري ونوافله، 2011؛ والأسطل، 2015؛ والنحاس (2016).

ويرى الباحثان أنه إذا كانت الدراسات المقارنة في مجال المنهاج لاتزال محدودة في المنطقة العربية، حسب الدراسات التي تتبعت الدراسات المقارنة التي أنجزت في مجال المنهاج، فإن المقصود بالمنهاج هنا الكتب المدرسية والتحصيّل الدراسي، وليس وثائق المنهاج -حسب المعطيات المتوافرة للباحثين- التي تكاد تكون منعدمة، ويمكن القول أن الأطر المرجعية للمناهج موضوع الدراسة الحالية -لا تتوافر عنه أي دراسات مقارنة في المنطقة العربية وفي الجمهورية اليمنية على وجه الخصوص؛ الأمر الذي يبرر إجراء الدراسة الحالية التأسيسية لمقارنة إطار المنهاج في الجمهورية اليمنية والمملكة المغربية .

إشكالية الدراسة

تطور التعليم في الجمهورية اليمنية تطورًا ملحوظًا منذ مايو 1992، وتوافرت المرجعيات التشريعية والتربوية للتعليم: القانون العام للتربية والتعليم (1992)، والمنطلقات العامة لمناهج التعليم العام (1997)، الإطار العام لمناهج التعليم العام (2013)، من خلال الاستفادة من التجارب العربية، وعلى وجه الخصوص مصر والأردن. إلا أن واقع التعليم في الجمهورية اليمنية يعاني من مشكلات متعددة، ويصنف في أدنى سلم التطور على المستوى العالمي.

إذ أن كثيرًا من الدراسات والتقارير تشير إلى محدودية التحسن في المجال النوعي، ما يسهم في تدني معاملكفاءة الداخلية والخارجية للنظام التعليمي، وعلى الرغم من اتفاق الباحثين والمشتغلين في التعليم العام حول وجود تدني في التعليم، إلا أن هناك تمايز قائم حول الأسباب الرئيسة لهذا التدني.

ويرى الباحثان من خبرتهما أن السبب الرئيس الذي أدى إلى تدني نوعية التعليم، وما ترتب عليه من نتائج في إعداد المنهاج والكتب المدرسية ودلائل المعلمين، وبالتالي التطبيق في الصف الدراسي يعزى نسبيًا للإطار العام للمناهج إذ يمثل القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها النظام التعليمي. وكلما كانت القاعدة قوية كلما كانت المنهاج والمواد التعليمية، وتنفيذها في الصف الدراسي جيد وتحقق الأهداف المرجوة منها تحقيقها، إلا أن الإطار العام للمناهج في الجمهورية اليمنية يعاني عددًا من المشكلات، إذ يشير مقبل (2010، 141، 152-153) إلى بعض من تلك المشكلات وضعف مواءمة الفلسفة التربوية للتطورات الجارية على المستويات كافة: الوطنية والإقليمية والدولية، وغياب السياسات لكل الأنظمة الفرعية للتعليم العام: المنهاج، تأهيل وتدريب المعلمين، الإدارة المدرسية... الخ، بالإضافة إلى ضعف ارتباط الأهداف العامة بالفلسفة التربوية، وضعف ارتباط أهداف المراحل بالأهداف العامة، والأهداف بصورة عامة تكتنفها مشكلات عدة منها: صياغتها تتسم بالعمومية والتكبيبية. والتقليدية، ولا تشجع على تنمية مهارات التفكير الإبداعي والنقدي، وهي غير صالحة بأن تكون إطارًا مرجعيًا لبناء المنهاج؛ لهذا لم يتم تطوير المنهاج في ضوء خطة علمية، حيث غابت قضايا تعتبر من المتطلبات المنهجية الملحة لعملية التطوير منها: المبادئ التي سيتم في ضوئها تطوير المنهاج، الخطة الدراسية المطورة في التعليم العام، آلية تطوير المنهاج والكتب المدرسية ومراجعتها.

إن الإشكالات المذكورة أعلاه تنطبق على الجمهورية اليمنية إلى ما قبل 2011، ومن هذا العام دخلت الجمهورية اليمنية في وضع عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني في حرب من عام 2014 وما تزال، ما أدى إلى تدمير البنية التحتية للتعليم، وأنقسم المركز التعليمي إلى مركزين.

ساهمت هذه الأحداث إلى تدهور التعليم، الأمر الذي أدى بالباحثين إلى التفكير - في هذه الظروف الحالية - في البحث عن تجارب متطورة تسهم على تطوير النظام التعليمي في مرحلة التعافي من خلال التعرف على تجارب متقدمة بواسطة الدراسات المقارنة للتعليم بين الجمهورية اليمنية وبعض الدول. إن الحلقة المركزية للمقارنة تبدأ بالإطار المرجعي للمناهج، ولهذا تحددت إشكالية الدراسة في الإجابة على التساؤل الرئيس الآتي: ما الإطار المرجعي لمناهج التعليم العام في الجمهورية اليمنية، وكيف يمكن تطويره في ضوء تجربة المملكة المغربية في هذا المجال؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس التساؤلات الآتية:

- 1- ما طبيعة الإطار المرجعي لمناهج التعليم العام في الجمهورية اليمنية والمملكة المغربية من حيث: إطار الإطار، ملامح المتخرج، مقارنة بناء المنهاج، مبادئ تنظيم المنهاج، التنظيم الزمني للدراسة، واستراتيجيات التدريس، واستراتيجيات لتقويم؟
- 2- ما أوجه التشابه، والاختلاف بين الإطار المرجعي لمناهج التعليم العام في الجمهورية اليمنية والمملكة المغربية من حيث: إطار الإطار، ملامح المتخرج، مقارنة بناء المنهاج، مبادئ تنظيم المنهاج، التنظيم الزمني للدراسة، واستراتيجيات التدريس والتقويم؟

أهداف الدراسة

- هدفت الدراسة إلى تطوير إطار مناهج التعليم العام في الجمهورية اليمنية، في ضوء مقارنته بإطار مناهج التعليم في المملكة المغربية، وبشكل محدد هدفت الدراسة إلى:
- 1- تحديد طبيعة الإطار المرجعي لمناهج التعليم العام في الجمهورية اليمنية والمملكة المغربية من حيث: إطار الإطار، ملامح المتخرج، مقارنة بناء المنهاج، مبادئ تنظيم المنهاج، التنظيم الزمني للدراسة، واستراتيجيات التدريس والتقويم.
 - 2- تحديد أوجه التشابه، والاختلاف بين الإطار المرجعي لمناهج التعليم العام في الجمهورية اليمنية والمملكة المغربية من حيث: إطار الإطار، ملامح المتخرج، مقارنة بناء المنهاج، مبادئ تنظيم المنهاج، التنظيم الزمني للدراسة، واستراتيجيات التدريس والتقويم. وتقديم توصيات لتطوير إطار مناهج التعليم العام في الجمهورية اليمنية في ضوء تجربة المملكة المغربية في هذا المجال.

أهمية الدراسة

تنطلق أهمية الدراسة من أهمية الإطار العام للمنهاج، حيث يمثل المنطلقات الفلسفية والتوجهات التربوية والمنهجية والمعرفية لبناء المنهاج والكتب المدرسية ودلائل المعلمين، ويسهم في تنظيم التنفيذ في الصف المدرسي، لذا تبرز أهمية الدراسة في أنها: أول دراسة في العالم العربي بعامة والجمهورية اليمنية بخاصة تجرى حول الأطر المرجعية للمناهج، حسب المعطيات المتوافرة للباحثين، وتعرف بالإطار المرجعي للمناهج في كل من الجمهورية اليمنية، والمملكة المغربية، كما تقدم للأجهزة المسؤولة في وزارة التربية والتعليم نتائج المقارنة للإطار المرجعي للمناهج مع

المملكة المغربية؛ بغرض الاستفادة منه في تطوير إطار مناهج التعليم العام، وتساعد الدراسة الباحثين في إجراء مزيد من الدراسات للأطر المرجعية للمناهج.

حدود الدراسة

اقتصرت هذه الدراسة على تحليل ومقارنة الإطار المرجعي لمناهج التعليم العام في المملكة المغربية (الكتاب الأبيض، 2002) والجمهورية اليمنية (إطار مناهج التعليم العام، 2013) من حيث: إطار الإطار، ملامح المتخرج، مقارنة بناء المنهاج، مبادئ تنظيم المنهاج، التنظيم الزمني للدراسة، واستراتيجيات التدريس والتقييم.

إطار مفاهيمي:

تم تعريف المفاهيم الرئيسية للدراسة على النحو الآتي:

- إطار المنهاج

إطار: كل ما أحاط بالشيء من خارج. وإطار فكري: ما ينظر الإنسان من خلاله إلى الكون إجمالاً وتفصيلاً، أدى ظهور الإسلام إلى توحيد العرب في إطار فكري واحد (معجم المعاني الجامع، 2010) ووظيفة الإطار هو توضيح ماهية العلاقة والتداخل بين مكونات ومحتويات الفكرة أو الظاهرة.

المنهاج: يعرف المنهاج في معجم المعاني الجامع (2010): منهاج: (اسم)، والجمع: مناهج ومناهيج، والمنهاج: الطريق الواضح؛ وسيلة محدّدة توصل إلى غاية معيّنة؛ مجموعة أفكار أو مبادئ مرتبطة ومنظمة.

وإصطلاحاً فالمنهاج وثيقة تربوية شاملة تتسم بالتكامل، وتتضمن جميع النشاطات والخبرات التي يقوم بها المتعلمين حسب كفايات التعلم، وتتابع المفاهيم والمهارات، بالإضافة إلى استراتيجيات التعليم والتعلم واستراتيجيات التقييم (مقبل، ومحمد، 2019، 40).

إطار المنهاج: إطار المنهاج من المفاهيم الحديثة؛ لذا لم يتم تناول هذا المفهوم من قبل الباحثين، ويمكن استخلاص تعريف وصفي لهذا المفهوم من الأطر التي قامت بإعدادها بعض وزارات التعليم في المنطقة العربية؛ فيعرف بأنه وثيقة تذكر بمقاصد الإصلاح المرتبطة بغايات المدرسة الجزائرية، وتحدد المرجعيات المتعلقة: بالأمة وقيمها، والسياسة التربوية، وكذا تحدد المبادئ المنهجية لإعداد المنهاج (وزارة التربية الجزائرية، 2009، 20) ويعرف الإطار بأنه "الحجر الأساس في تطوير المنهاج الدراسية فهو يرسم مجمل الفعاليات وبرز الخيارات الاستراتيجية وسياقات عمل المنهاج من هوية وطنية وفلسفة تربوية، وبنيتها التربوية والعلمية، ومواردها التعليمية؛ لتحقيق كفايات المتعلم من تفكير مبدع ونقد بناء، وحل المشكلات، واتخاذ القرارات الصحيحة (وزارة التربية العراقية، 2012، 7).

ويعرف الإطار -أيضاً- بحسب الوثيقة القطرية (د.ت، 10) بأنه الوثيقة التي تحدد القيم والغايات والمبادئ ونتائج التعلم المتوقعة، في سياق المواد الدراسية والقضايا المشتركة بين مضامين المنهج التعليمي والكفايات العامة، بالإضافة إلى سياسات التعليم والتعلم والتقييم؛ لضمان أن تكون هذه السياسات متفقة مع أكثر الممارسات العالمية فاعلية... كما أن الإطار العام يرسم بيئة واضحة للتعلم تبين كيفية انتلاف مكونات المنهج معاً، ويؤكد العلاقات المتبادلة بين العناصر المختلفة في منظومة المنهاج.

التعريف الإجرائي: يعرف الباحثان إطار المنهاج بأنه وثيقة تربوية ترسم مواصفات ووثائق المنهاج المنشودة من حيث: إطار الإطار (المنطلقات العامة المنظمة للتربية وغاياتها وسياسات المنهاج)، ملامح المتخرج، مقارنة بناء المنهاج، مبادئ تنظيم المنهاج، التنظيم الزمني للدراسة، واستراتيجيات التدريس والتقويم.

- الدراسة المقارنة

المقارنة: قارن الشيء بالشيء/ قارن بين الشيء والشيء: وازنه به، قابل بينهما، وازن بينهما قارن نصوصاً بعضها ببعض- قارن بين الرأيين، النتائج، الكاتبين (عمر، 2008).
الدراسة المقارنة: يعرفها قاموس التربية: كارتر ف جود Carter V Good مجال من مجالات الدراسة تتعلق بمقارنة النظريات التربوية، وتطبيقاتها في بلاد مختلفة بهدف تعميق الفهم للمشكلات التعليمية في بلادنا والبلاد الأخرى" (في شعلان، 2020، 5).

وتعرف الدراسة المقارنة بأنها دراسة النظم التعليمية والأسباب التي أدت إلى الصورة التي هي عليها، أي أن على الباحث في الدراسة المقارنة أن لا يكتفي بوصف النظم التعليمية وإنما عليه أن يحلل هذه النظم ويفسر ها (نجوى، 2019، 9).

التعريف الإجرائي: يعرف الباحثان التربية المقارنة لغرض الدراسة: بأنها دراسة وتحليل ومقارنة لطبيعة الإطار المرجعي لمنهاج التعليم العام في الجمهورية اليمنية والمملكة المغربية من حيث: إطار الإطار، ملامح المتخرج، مقارنة بناء المنهاج، مبادئ تنظيم المنهاج، التنظيم الزمني للدراسة، استراتيجيات التدريس واستراتيجيات التقويم.

منهجية الدراسة

هدفت الدراسة إلى تطوير إطار منهاج التعليم العام في الجمهورية اليمنية، في ضوء مقارنته بإطار المنهاج في المملكة المغربية، ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحثان المنهج الوصفي ذات النمط المسحي، إذ يشير فان دالين (1997، 299) إلى أن معظم دراسات المسح المدرسي تبحث عن معطيات في المجالات الآتية: (1) الوضع الذي يتم فيه التعليم (البحث عن معلومات من خلال تحليل الوثائق)، (2) هيئة التدريس، (3) التلاميذ، (4) العملية التربوية. ثم يضيف وقد تبحث دراسات المسح المدرسي مجالاً أو أكثر من هذه المجالات أو تتعمق في جوانب معينة في مجال واحد منها. ويتسق هدف الدراسة الحالية مع المحور الأول: (البحث عن معلومات من خلال تحليل الوثائق). ولأن هذه الدراسة نوعية فقد استخدم الباحثان أسلوب التحليل الوثائقي المقارن الذي يعنى "بالتحليل المقارن بين الموجهات الفكرية لنظامين تعليميين في بلدين مختلفين، لغرض الاستفادة من الإجراءات المتبعة في أحدهما، لمعالجة المشكلات التعليمية في البلد الآخر" (الهوب، 2015، 10). من خلال تحليل الإطار المرجعي للمناهج في كل من الجمهورية اليمنية والمملكة المغربية والمقارنة بينهما؛ لمعرفة أوجه الشبه والاختلاف، والوصول الى مقترحات من خلال الاستفادة من تجربة المملكة المغربية في بناء الإطار المرجعي للمناهج (الكتاب الأبيض) لتطوير إطار المنهاج الوطني؛ وقد تمحورت الدراسة حول القضايا الآتية: الإطار العام للدراسة، الإطار النظري، عرض تحليلي لإطار المنهاج في الجمهورية اليمنية المملكة المغربية، الدراسة المقارنة لإطار المنهاج في الجمهورية اليمنية والمملكة المغربية، واستنتاجات، وتوصيات لتطوير إطار منهاج التعليم العام في الجمهورية اليمنية في ضوء تجربة المملكة المغربية.

2- الإطار النظري للدراسة

تضمن هذا المحور الإطار النظري حسب أبعاد المقارنة: إطار الإطار، ملامح المتخرج، مقارنة بناء المنهاج، مبادئ تنظيم المنهاج، التنظيم الزمني للدراسة، استراتيجيات التدريس واستراتيجيات التقويم كمدخل لا يبد منه للاشتغال على الدراسة المقارنة، وذلك على نحو ما هو آت:

إطار الإطار: تمثل الفلسفة التربوية المنطلقات الفكرية المرجعية للمؤسسات التعليمية "فالفلسفة التربوية تمثل انعكاساً للفلسفة الاجتماعية لأي مجتمع من المجتمعات البشرية، فإذا كانت الفلسفة الاجتماعية هي نسق من المعتقدات، والأفكار، والمسلّمات، والقيم والمعايير التي تنظم حياة المجتمع؛ فإن الفلسفة التربوية هي التطبيق العملي للفلسفة الاجتماعية بتحويلها إلى مضامين فكرية، توحد الممارسات والعمليات التربوية من قبل المؤسسات التربوية" (مقبل، 2010، 93).

فلسفة التربية هي الإطار الذي يوجه التربية ويدفعها إلى الأمام، ليتمكن العمل ليس فقط على بقاء التقدم، فحسب بل العمل على استمراره (البخيت، 2007، 37)، كما أن استخدام الطريقة الفلسفية في التفكير والبحث في مناقشة المسائل التربوية تساعد على مناقشة وتحليل ونقد جملة المفاهيم الأساسية التي يركز عليها العمل التربوي وذلك مثل: الطبيعة الإنسانية، النشاط المدرسي، الخبرة، الحرية، الثقافة والمعرفة... وبالإضافة إلى مناقشة (المفاهيم). فلسفة التربية تقوم كذلك بتحليل ونقد (المشكلات التربوية) بالمنهج نفسه وبالطريقة ذاتها (علي، 1995، 21) فالطبيعة العملية لفلسفة التربية تتمثل في تحديد الغايات التي تتغيها التربية وتسعى إلى تحقيقها، والوسائل التي تتوسل بها لتحقيق تلك الغايات، وفلسفة التربية بهذا التوجه العملي تقدم المساعدة لأطراف العملية التربوية على اتخاذ القرارات أو فهم وتمحيص ومراجعة المقولات النظرية والمبادئ والأسس السائدة التي تقوم عليها عملية التربية (رجب، 2018، 2).

وتعد السياسة التعليمية من الاختيارات السياسية للدولة وعن قيمها وعاداتها وتقاليدها وتصورها للمستقبل وما تحتاج إليه من خدمات، ومهارات و ثروات بشرية وطبيعية واقتصادية. إنها عبارة عن المبادئ التي يقوم عليها التعليم وتحدد إطاره العام، وتعكس السياسة التعليمية ثقافة المجتمع وتوجهاته وتطلعاته، وبالتالي سوف تختلف سياسة التعليم من مجتمع إلى آخر وفقاً لأهدافه وفلسفته (غنايم، 2018، 3).

ومن ذلك يرى الباحثان أننا في حاجة إلى فلسفة تربوية جديدة تقود التغيير التربوي الشامل انطلاقاً من معرفة الواقع وتحليله ونقده، ثم الانطلاق بعد ذلك لرسم غايات وأهداف ممكنة التحقق تساعد على تحديد وظائف المدرسة تحديداً وواضحاً إن الغايات التربوية الكبرى، والسياسات ووظائف المدرسة، تشكل الإطار العام والمنطلقات والموجهات الفكرية لإدارة التعليم بعمامة وإطار المنهاج بخاصة. ومن هذا المنطلق اشتق الباحثان عنوان المحور "إطار الإطار".

وفي هذا السياق يحدد إطار المنهاج التوجهات والمنطلقات الرئيسة والمبادئ المنهجية والتربوية والمعرفية لبناء المنهاج، حيث يشير إطار المنهاج السوري إلى أن الإطار يرسم التوجهات العامة لبناء المنهاج، ويلتبي متطلبات التكامل والشمولية، ويشكّل المرتكز الرئيس في عملية تقويم المنهاج ومرجعته، ويلهم المدرسين والمساهمين لتوجيه تفكيرهم إلى أهداف تعليمية مبتكرة واستراتيجيات تنفيذها (وزارة التربية والتعليم، 2016، 8). وهناك من ينظر لهذا الإطار بأنه المرجع في بناء المنهاج، إذ ترى وسيلة (2010، 48) بقولها: يشكل الإطار المرجعي لبناء المنهاج على الموجهات

الرئيسة؛ إذ يشمل على كل التوضيحات والقواعد التي يلتزم بها واضعو المنهاج أثناء إنجاز مهامهم، لضمان مراعاة غايات المجتمع ووظائف المدرسة. ويضمن ذلك - أيضاً - وظيفة أخرى وهي توحيد النظرة والخلفية الفكرية والمنهجية، وبالتالي تحقيق التجانس بين مساعي إعداد المنهاج وتوحيد المصطلحات وتجنب التناقضات.

ملاحم المتخرج: هي الترجمة المفصلة في شكل كفايات شاملة للمميزات النوعية، وتمثل هذه الصفات الإطار المرجعي في إعداد المنهاج الدراسي.

ولهذا فإن ملاحم المتخرج تمثل الأغراض/ المرامي التعليمية التي تتمحور حولها النشاطات البيداغوجية للمدرسة، وترجمتها في شكل كفايات شاملة، وتشمل: ملاحم المتخرج الشامل. ملاحم التخرج من المادة حسب: المرحلة التعليمية، الحلقة/الطور، والصف (مقبل، 2020، 90).

ويُعرف ملاحم المتخرج بأنه "مجموعة مندمجة من الكفايات المنتظر تملكها من قبل المتعلم في نهاية مرحلة تعليمية معينة والتي في ضوئها تصاغ البرامج التعليمية، وهي تعبير عن انتظارات المجتمع وحاجيات مختلف فقاء المدرسة بالنظر إلى مقتضيات مواجهة تحديات المستقبل". (وزارة التربية التونسية، 2004، 10).

مقاربة بناء المنهاج: المقاربة في اللغة تعني الدنو والاقتراب وملامسة حقيقة الشيء، حيث يقال قارب الشيء إذا دنا، كما يقال قرب منه أو دنا منه بصدق (البستاني، 1986، 617). والمقاربة من قرب وقارب واقترب من، بمعنى وصل إلى مستوى معين أو محدد، والمقاربة هي كل ما يقارب بين فكرتين، قطبين أو اتجاهين، والمقاربة في التعليم هي كل ما يقرب التلميذ من النتيجة. (وسيلة، 2010، 21)، والمقاربة مصطلح مركب يدل عموماً على التصوير الناظم لبحث موضوع معين، ومنهجية معالجته للاقتراب من ماهيته واستكشاف حقيقته (المودني، 2010، 160).

فالمقاربة تشكل سندا نظريا يحتكم إليه في المجال التربوي، وهي معنية بتحديد الأهداف والوسائل والمحتوى والمجال الزمني للتنفيذ مثلما هي معنية بتحديد المسار المراد اعتماده والمؤهلات المطلوبة، أو تحديد المدخلات والمخرجات (التقويم)، وهي في النهاية معنية ببيان خارطة الطريق التي يهتدي بها كل نظام تعليمي، دون نسيان تحديد المهام والمسئوليات. وخاصة فيما يتعلق بالمنهاج (الزاوي، 2013).

والمقاربة البيداغوجية، هي عبارة عن تصور ناظم لممارسات التعليم والتعلم، تصور يربط على نحو نسقي بين التوجهات التربوية المؤطرة للمناهج، والاستراتيجيات الموجهة لتدريسها، وتعلمها والناظمة لمكونات الوضعية المدرسية (المجلس الأعلى للتعليم، 2010).

وتتحدد مقاربات بناء المنهاج في ثلاث مقاربات رئيسة، يمكن إيجازها على نحو ما هو آت:

يتركز الاهتمام بالمقاربة بالمحتويات على المعرفة. وتتجلى مهمة المعلم في توصيل المعلومات والتلقين، بينما يقتصر دور المتعلم على تلقي المعلومات، وتعد المقاربة بالمحتوى المقاربة الأولى في تصميم المنهاج، وتعرف بأنها: المعارف التي يتم اختيارها وتنظيمها في تصميم محدد، سواء كانت هذه المعارف مفاهيم أو حقائق أو أفكار أساسية (عزالدين، 2016).

المقاربة بالأهداف قامت هذه المقاربة على أساس المدرسة السلوكية. وقد بنيت المنهاج والبرامج التعليمية وفق هذه المقاربة على تحديد التعلّمات في شكل سلوكيات قابلة للملاحظة والقياس؛ الأمر الذي أدى إلى تجزئة المعرفة إلى أهداف سلوكية عديدة، وركزت في التقويم على نتائج التعلم دون

الاهتمام بالعمليات الفكرية، وأصبحت مكتسبات المتعلمين تنحصر في محتويات المادة الدراسية دون استثمارها سواءً في المدرسة أو خارجها (واهمي، 2010، 30).

ظهرت **المقاربة بالكفايات** كرد فعل للمقاربة بالمحتويات التي تزود المتعلم بمعارف غير ضرورية للحياة، وليس لها علاقة بالحياة العملية، وكذا على المقاربة بالأهداف التي تقدم المادة التعليمية مجزأة وغير مرتبطة بسياق معين مركزة على فاعلية المحتويات (شلوف، 2012، 7).

لذا جاءت المقاربة بالكفايات لتقترح تعلمًا مدمجًا غير مجزأ، يسمح في ترقية العملية التعليمية، وتعطي المتعلم دورًا فاعلاً في بناء معارفه. وبحسب الصدوقي (2015، 38) تركز المقاربة بالكفايات على أنشطة المتعلم كفاعل أساسي من خلال اعتبار المتعلم محورًا فاعلاً لأنه يبني المعرفة ذاتياً، وتوفير شروط التعلم الذاتي، واعتبار المدرس مسهلاً لعمليات التعلم الذاتي.

يقوم **تنظيم المنهاج** على مبادئ أساسية تحدد مساره التربوي والمعرفي والمنهجي والقيمي. فما هي هذه المبادئ؟ تحدد وثيقة مناهج المرحلة الابتدائية الجزائرية في إطارها العام (وزارة التربية الوطنية، 2016، 27-28) مبادئ بناء المنهاج الآتية: الشمولية، الانسجام، قابلية الإنجاز، المقروئية، الوجهة، قابلية التقويم، أما المبادئ المؤسسة للمنهاج فقد لخصها بثلاثة جوانب: المجال الأخلاقي (القيمي): يشكل اختيار القيم ووضعها حيز التطبيق أول مصدر لتوجيه المنظومة التربوية وغاياتها، وطرائق التعلم، وطبيعة المنهاج واختيار مضامينها على أساس يمكن من إكساب كل متعلم قاعدة من الآداب والأخلاق، المتعلقة أولاً بقيم الهوية الوطنية المرجعية (الإسلام، العروبة والأمازيغية) التي تشكل بانصهارها «جزائرية» الجزائري؛ ثم ذات بعد عالمي ثانياً، وذلك بتناول التراث بكل مكوناته في سياقه الوطني الجزائري. والمجال الإبيستيمولوجي (المعرفي): يجب على المنهاج التعليمية أن تتجاوز تخزين المعارف (الحفظ والاسترجاع فقط) إلى إعطاء الأفضلية للمفاهيم والمبادئ والطرائق الهيكلية للمادة، التي تشكل أسس التعلّمات وتيسر الانسجام العمودي للمواد بما يلائم هذه المقاربة، إذ ينبغي أن تكون المعارف عاملاً يسهم في تنمية الكفايات، وربط المواد فيما بينها لفك عزلة بعضها عن بعض، وجعلها في خدمة مشروع تربوي واحد. والمجال المنهجي والبيداغوجي: تركز المنهاج الجديدة على مبادئ أساسيين: المقاربة بالكفايات المستوحاة من البنائية والبنائية الاجتماعية، والتي تعتمد منطق التعلم، والمقاربة النسقية.

يعد إدارة وتنظيم الزمن الدراسي بصورة عامة من القضايا المهمة التي يرسم اتجاهاتها إطار المنهاج من حيث طول العام الدراسي، وتوزيع العام إلى فصول أو دورات، وكذلك توزيع العام إلى أسابيع تعلم وتقييم وعلاج، والإطار الزمني للحصص أو الساعات الدراسية أسبوعياً أو سنوياً للمواد والأنشطة التربوية في تناغم مع حاجيات المتعلمين ومستوياتهم وقدراتهم.

يحتاج تنفيذ المنهاج إلى مجموعة من استراتيجيات التدريس، التي تعتبر خطة عمل عامة توضع لتحقيق أهداف معينة، ولتمنع تحقيق مخارج غير مرغوب فيها، وتتنوع استراتيجيات التدريس التي يمكن استخدامها لتدريس محتوى المنهاج وذلك لاختلاف طبيعة كل مادة دراسية، وطبيعة المتعلم وكذلك اختلاف بيئة التعلم، ومن الاستراتيجيات التي يمكن استخدامها مع المتعلمين: التعلم التعاوني، التعلم بالاكتشاف، التعلم الذاتي، الاستقصاء، لعب الأدوار، الحوار والمناقشة، العصف الذهني، حل المشكلات، خرائط المفاهيم، الخرائط المعرفية. (وزارة التربية والتعليم المصرية، 2012، 25).

وقدم الإطار العام للمناهج والتقويم الأردني (2013، 20)، استراتيجيات تدريس مفصلة إضافة إلى

معلومات عن الفوائد المرجوة واقتراحات للتنفيذ؛ ولمساعدة المعلمين على تطوير مجموعة الاستراتيجيات التي يحتاجون إليها؛ ليختاروا منها ما هو ملائم لطلبتهم. وصنف الاستراتيجيات في مجموعات: التدريس المباشر، التعلم التعاوني، التدريس القائم على حل المشكلات والاستقصاء، التدريس القائم على الأنشطة، التفكير النقدي.

التقويم عملية مستمرة موجهة لتحسين التدريس وتعلم الطالب؛ وينظر إلى التقويم في وثيقة المنهاج -مصر على أنه العملية التي نحكم بها على مدى نجاحنا في تحقيق الأهداف المرجوة، بل إنه العملية التي نحكم بها على قيمة هذه الأهداف ذاتها. والتقويم بمفهومه الحديث ليس عملية ختامية تأتي في نهاية تنفيذ المنهج، ولكنه عملية مستمرة تصاحب تخطيطه وتنفيذه ومتابعته، ومعنى هذا أن يشتمل التقويم على أنواعه الثلاثة: التقويم التشخيصي، التقويم البنائي، والتقويم التجميعي (مركز تطوير المنهاج مصر، 2012، 31، 32).

وفي السياق نفسه توضح وثيقة الإطار -الأردن (2012، 24) استراتيجيات التقويم التي يحتاج إليها المعلمون وتتماشي مع استراتيجيات التدريس وهي كالآتي: 1. التقويم المعتمد على الأداء (الأداء المعارض، العروض التوضيحية، التقويم)، 2. القلم والورقة (المقالة، الاختبارات، الاختبارات القصيرة، الامتحانات، اختبار الإجابة)، 3. الملاحظة، 4. التواصل (المؤتمر، المقابلة، الأسئلة والاجوبة، مراجعة الذات). (يوميات وملف الطالب، التقويم الذاتي).

تجارب بعض الدول العربية في بناء الإطار الوطني للمنهاج

يعد مفهوم الإطار الوطني للمنهاج من المفاهيم الحديثة، حيث كانت بداية ظهور هذا المفهوم مطلع القرن الواحد والعشرين بأسماء مختلفة في الدول العربية، ففي تونس تم إعداد برنامج البرامج (2003) محددًا فيها إطار الإطار والمتمثل في رسالة التربية ووظائف المدرسة؛ إذ تشكل رسالة التربية قاعدة مؤسسة لغايات التربية والأهداف المنشودة منها، وعن رسالة التربية التي تحمل تصور المجتمع لما ينبغي أن يكون عليه أجيال المستقبل تترتب مقاصد التعليم ووظائف المدرسة: التربية، التعليم، التأهيل، وقد حدد لكل وظيفة أهدافًا ترمي في تكاملها إلى تحديد ملامح المتخرج في أبعاده الشخصية والمدنية والمعرفية- الثقافية والعملية. واعتمد الإطار المقاربية بالكفايات لبناء المنهاج محددًا كفايات المجالات في أربعة مجالات: اللغات، التنشئة الاجتماعية، العلوم والتكنولوجيا، التنشئة الفنية، بالإضافة إلى الكفايات اللافية والتي ترتبط مع كفايات مجالات المواد وهي: يعبر بالطرائق الملائمة من أجل التواصل، يستثمر المعطيات، يتوخى منهاجية عمل مفيدة، يوظف التكنولوجيات الحديثة، ينجز مشروعًا، يحل المسائل، يوظف التواصل للعيش مع الآخرين والعمل معهم، يمارس الفكر النقدي. ولم تحدد مبادئ واضحة في بناء المنهاج، والتنظيم الدراسي، كما لم يحدد استراتيجيات التدريس وتركها لبرامج المراحل. وحدد في التقييم وظائفه في ظل المقاربة بالكفايات في اسناد التعلم، وتوجيه تدخلات المدرس بواسطة أساليب التقييم المدمج في العمل اليومي، أو في المتابعة واستخلاص نوعية الأخطاء وتواترها، باستخدام المعايير والمؤشرات وشبكات التصحيح.

وفي العراق تم إعداد الإطار العام للمناهج الدراسية (2012) محددًا فيه إطار الإطار متجسدًا في الفلسفة التربوية العراقية والقيم، واستراتيجية التربية كمرجعية عامة للإطار العام للمنهاج، وحددت ملامح المتخرج بشكل غير تقليدي في: متعلمون ناجحون مدى الحياة، أفراد واثقون بأنفسهم وناجحون، مواطنون فخورون ومسؤولون، واعتمد الإطار المقاربة بالكفايات لبناء المنهاج، وحدد

الكفايات الأساسية للمتعلم: كفايات التفكير والتعلم، وكفايات شخصية واجتماعية، وكفايات المواطنة والعمل، وأوضح مبادئ بناء المنهاج والاتجاهات في انتقاء وتنظيم محتوى المنهاج، لم يوضح الإطار التنظيم المدرسي بصورة عامة، وإنما حدد فقط مبادئ تنظيم الخطة الدراسية ومجالات المواد مع تكامل القضايا المعاصرة، وما يحسب للإطار وضوح وتفصيل لاستراتيجيات التدريس والتقييم.

أما في مصر فقد تم إعداد الإطار العام لمنهاج التعليم قبل الجامعي (2012)، وقد أوضح فيه إطار الإطار: فلسفة المنهاج المشتقة من فلسفة المجتمع، وتبرز الغايات المطلوب تحقيقها، بالإضافة إلى مبادئ السياسة الحاكمة لتطوير المنهاج، وبين من خلال الأهداف مواصفات المتعلم في نهاية المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية. واعتمد المقاربة المعيارية في بناء المنهاج ونواتج التعلم، وتضمنت مبادئ تنظيم المنهاج على أسس فلسفية واجتماعية ومعرفية وقيمية، وفق خصائص أهمها: الشمول، التكامل، التوازن، الأصالة، الإجرائية، الفعالية، المرونة، الطلاقة، التنوع، الجودة، الابتكارية، الموضوعية، المجتمعية، القابلية للقياس، التطور المستمر، والقيمية الأخلاقية، كما حدد الإطار معايير تنظيم محتوى المنهاج، ولم يحدد الإطار التنظيم الدراسي بشكل عام، مكتفياً بتوصيف المقررات والخطة الزمنية (عدد الساعات في الأسبوع) وللمراحل الثلاث. وقدم الإطار بشكل واضح استراتيجيات التدريس التي يعتمد عليها في تنفيذ المنهاج بالتفصيل بالإضافة إلى معايير التقييم.

وفي إعداد وثيقة الإطار العام للمنهاج الوطني في سوريا (2016)، تتحدد إطار الإطار في القيم الموجهة للمنهاج والسياسة التعليمية التي تستهدف: تكوين متعلمين فاعلين مدى الحياة، محو الأمية في مختلف مجالات المعرفة والحياة الاجتماعية، تطوير الجانب الأخلاقي، تطوير مواطنين فاعلين، المتعلم مثقف وناقد، المتعلم يتواصل اجتماعياً ويحترم التنوع، المتعلم مسؤول أخلاقياً، وملتمزاً لرعاية الصالح العام، وأوضح ملامح المتخرج الرئيسية في عدد من السمات أهمها: واثق من نفسه، متكيف ومرن، منطقي، نقدي، يتواصل مع الآخرين، متعلم ذاتي، يواصل العمل، ويتحمل المسؤولية، مبتكر، مبادر. واعتمد الإطار المقاربة بالكفايات والتي من أهمها الكفايات التواصل والتفاعل والمعلومات، مهارات التعلم والتفكير النقدي المبتكر، التطور الذاتي والضبط الذاتي، المواطنة الفاعلة، مهارات العمل والحياة، الوعي العالمي ومهارات التبادل الثقافي للمشاركة أو المساهمة في التنمية الذاتية، المهارات الجسدية والحركية. ويقوم بناء المنهاج على مبادئ المرونة، التكاملية، التوازن، الشمولية، الخصوصية، الشراكة، الطلاقة اللغوية والرياضية. وحول التنظيم الدراسي لم يحدد التوجهات الرئيسية له ماعداً تحديد ثلاث مراحل للدراسة بما فيها رياض الأطفال وذكر المواد الدراسية. وتناول الإطار استراتيجيات التدريس، ومبادئ اختيارها واستخدامها، بالإضافة إلى استراتيجيات التقييم وأدواته، وتضمن الإطار كثيرًا من التفصيلات النظرية.

وفي إطار المنهاج التعليمي الوطني لدولة قطر (د.ت) تجسد إطار الإطار من خلال رؤية قطر الوطنية (2030)، واستراتيجية قطاع التعليم والتدريب (2016-2011) وكفايات القرن الحادي والعشرين، والمنظور العالمي وفلسفة المنهاج، بالإضافة للقيم والغايات الموجهة للإطار. وتم تحديد سمات الطالب القطري في أنهم متعلمون: يبرهنون على نموهم الشخصي والأخلاقي والاجتماعي، ناجحون مدى الحياة، مبدعون، ناقدون... واعتمد الإطار المقاربة بالكفايات: كفايات مواد، وكفايات أساسية: التفكير الإبداعي، والتفكير الناقد (النقدي)، الكفاية اللغوية، الكفاية العددية، التواصل، التعاون والمشاركة، التقصي والبحث، حل المشكلات. كما بين مبادئ تنظيم المنهاج وهي: التميز،

الشمول (التعليم للجميع)، الانفتاح والمرونة، التوازن، الأهمية والارتباط، التكامل والتماسك. وحول التنظيم الدراسي لم يحدد التوجهات الرئيسية له ما عدا ذكر المواد الدراسية حسب ثلاثة مستويات: روضة إلى الصف الثاني، والصفوف 3-9، والصفوف 10-12، وفق مسارات متعددة في التعليم الثانوي، إضافة إلى القضايا المشتركة. وقد أوضح الإطار مبادئ استراتيجيات التدريس وموجهات تنفيذها، بالإضافة إلى استراتيجيات التقويم وإرشادات حول تنفيذها.

وأيا كانت الملاحظات حول طبيعة إطار المنهاج الوطني في البلدان العربية، فإنه من الأهمية بمكان تناول إطار المنهاج في المملكة المغربية، إذ يستند إلى المقاربة بالكفايات في بناء المنهاج، ويعد أنموذجًا يحتذى به في تطوير إطار مناهج التعليم العام في الجمهورية اليمنية. ويمكن إعطاء نبذة تعريفية عن الإطار المرجعي للمناهج في المملكة المغربية والجمهورية اليمنية:

- إطار المنهاج في المملكة المغربية

يسمى الإطار المرجعي للمناهج في المملكة ب"الكتاب الأبيض: الجزء الأول: الاختيارات والتوجهات التربوية العامة المعتمدة في مراجعة المنهاج التربوية (2002) ملحق رقم 1، حيث تتناول المنطلقات والتوجهات لبناء المنهاج على مستوى التعليم العام، ويعتمد على ميثاق التربية والتكون، ويشكل هذا الإطار كمرجعية لبناء أطر لمراجعة المنهاج التربوية المملكة المغربية، كما توجد أطر خاصة لمراحل التعليم: الابتدائي والثانوي الإعدادي والتأهيلي.

- إطار المنهاج في الجمهورية اليمنية

تسمى هذه الوثيقة إطار مناهج التعليم العام (2013) ملحق رقم (2) وتعد مرجعية لبناء المنهاج على مستوى التعليم العام، وقد طور الإطار من وثيقة المنطلقات العامة للمناهج (1997)، ويستند على القانون العام للتربية والتعليم رقم 45 لسنة (1992)، ولا يوجد أطر مرجعية لبناء المنهاج على مستوى مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي.

3- عرض تحليلي للإطار الوطني للمنهاج في الجمهورية اليمنية والمملكة المغربية

ينص التساؤل الأول "ما طبيعة الإطار المرجعي لمناهج التعليم العام في الجمهورية اليمنية والمملكة المغربية من حيث: إطار الإطار، ملامح المتخرج، مقاربة بناء المنهاج، مبادئ تنظيم المنهاج، التنظيم الزمني للدراسة، واستراتيجيات التدريس، واستراتيجيات التقويم؟ وللإجابة على هذا التساؤل تم عرض وتحليل لإطار المنهاج في الجمهورية اليمنية والمملكة المغربية، وذلك وفق مجالات المقارنة النظرية التي يصبح مضمونها النظري معايير للعرض التحليلي حسب المحاور الآتية:

إطار الإطار

تتشكل الفلسفة التربوية في الجمهورية اليمنية من مجموعة الأسس التي توجه العملية التربوية وتنظمها، وتحقق الاتساق بين عناصرها وعملياتها الرامية إلى تكوين شخصية حضارية واعية ومتوازنة - فكريًا وسلوكيًا. وترتكز الفلسفة التربوية على الأسس العقيدية والتعبدية: الإيمان، الإسلام عقيدة وعبادة وشريعة، مصادر التشريع، والتصور الإسلامي للكون، وتركزت الأسس الوطنية في: هوية الجمهورية اليمنية ووحدتها، الانتماء الوطني، الحقوق والواجبات، المسؤولية الفردية، والوحدة الوطنية ومحاربة التعصب، وحددت الأسس السياسية في نظام الحكم، الوحدة الجمهورية اليمنية، المشاركة المجتمعية، الدولة المدنية، والنضال السلمي. وتناولت الأسس الاجتماعية والبيئية، التنشئة

الأسرية، التكافل الاجتماعي، وأدوار النوع الاجتماعي، العدل والمساواة، الحرية المقيدة بضوابط، العمل الاجتماعي، وتربويًا تركزت الأسس في التربية الهادفة والمستمرة والشاملة، التعرف على حاجيات المتعلمين، حب العمل وإتقانه، تقدير قيمة الوقت، وتنمية القدرات الشخصية، والالتزام بالانضباط والقُدوة والأخلاق، والمثابرة، والضبط الذاتي وحل المشكلات، المسؤولية المجتمعية، الالتزام بإقامة الفروض وتجنب المحرمات، التنشئة السياسية واحترام القانون والدستور، الثقة بالنفس والاعتماد على الذات، المبادرة واتخاذ القرار. وتحددت الأسس العلمية والتقنية في البحث العلمي، الاستفادة من التكنولوجيا، الاعتماد على نتائج البحوث العلمية، وحدة مصادر المعرفة، التربية الحياتية، والتفكير. وتناولت الأسس القومية هوية الشعب الجمهورية اليمنية، الانتماء للأمة العربية والإسلامية، اللغة العربية، الالتزام بالمثل العليا، الانفتاح الواعي على الثقافات والحضارات، التواصل والحوار بين الثقافات والحضارات، وعروبة فلسطين واستعادتها.

وحددت الأهداف العامة للنظام التعليمي (الغايات) في تحقيق تربية شاملة متجددة تسهم في تنمية الجوانب الروحية والخلقية والوجدانية والاجتماعية والعقلية والجسمية والجمالية للفرد، وصولاً إلى تكوين إنسان سليم، صالح قوي ومنتج وقادر على: الالتزام بالإسلام عقيدة وشريعة ونظاماً شاملاً ينظم شؤون الحياة، تلاوة القرآن، والعمل بمقتضى آياته واحكامه، استيعاب: عناصر التراث الجمهورية اليمنية، اللغة العربية، قضايا المجتمع الجمهورية اليمنية والأمة العربية والإسلامية، محاربة الاستعمار بأشكاله كافة والتصدي للتأمر الصهيوني والعمل على تحرير فلسطين والأراضي العربية المحتلة، التكنولوجيا الحديثة والمعلوماتية، الحقائق والمفاهيم والعلاقات المتصلة بالبيئة الطبيعية والجغرافية، التفكير الرياضي، واستخدام الأنظمة العددية والعلاقات الرياضية في مجالات العلم وشؤون الحياة. استيعاب الحقائق والمفاهيم والتعميمات والمبادئ والنظريات والعمليات العلمية، واكتساب مهارات التفكير العلمي النقدي والموضوعي، القضايا الوطنية وطبيعة النظام السياسي والاقتصادي، وإدراك أهمية وطبيعة التطور العلمي والتكنولوجي، وتذوق الجوانب الجمالية في مظاهر الطبيعة، اتخاذ القرار والثقة بالنفس، والاعتماد على الذات، والمبادرة والمسؤولية...

وبالنسبة للسياسة التعليمية في الجمهورية اليمنية ولأجل تحقيق المنطلقات العامة والغايات تم اعتماد مجموعة من مبادئ السياسة التعليمية أهمها: التكامل والتوازن بين مكونات النظام التعليمي، وبين ما هو نظري وتطبيقي، وبناء الشخصية المتكاملة، تنوع التعليم الثانوي العام، مرونة المنهاج التعليمي، تطوير مناهج تعليم القرآن الكريم وعلومه والسنة النبوية وعلومها، تطوير المنهاج في إطار مؤسسي، ترسيخ المنهج العلمي في التخطيط والاعتماد على البحوث والدراسات، التكافؤ في توافر الخدمة التعليمية، ودعم تعليم الفتاة الجمهورية اليمنية، المتعلم محور العملية التعليمية، والتعرف على حاجاته وخصائصه، تطوير كفايات المعلم، اختيار طرائق التدريس والأساليب التي تنمي روح الابداع والابتكار وحل المشكلات، والجودة التربوية الشاملة، أهمية وطبيعة التطور العلمي، التربية الحياتية، والتعلم الذاتي والمستمر، الشراكة المجتمعية، ورعاية الطفولة المبكرة وذوي الاحتياجات الخاصة.

وفي الإطار المملكة المغربية وانطلاقاً من القيم التي تم إعلانها كمرتكزات ثابتة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين، والمتمثلة في: قيم العقيدة الإسلامية، قيم الهوية الحضارية ومبادئها الأخلاقية والثقافية، قيم المواطنة، قيم حقوق الإنسان ومبادئها الكونية. وانسجاماً مع هذه القيم،

يخضع نظام التربية والتكوين للحاجات المتجددة للمجتمع المملكة المغربية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من جهة، وللحاجات الشخصية الدينية والروحية للمتعلمين من جهة أخرى. ويتوخى من أجل ذلك الغايات الآتية: ترسيخ الهوية للمملكة المغربية الحضارية والوعي بتنوع وتفاعل وتكامل روافدها، التفتح على مكاسب ومنجزات الحضارة الإنسانية المعاصرة، تكريس حب الوطن وتعزيز الرغبة في خدمته، تكريس حب المعرفة وطلب العلم والبحث والاكتشاف، المساهمة في تطوير العلوم والتكنولوجيا الجديدة، تنمية الوعي بالواجبات والحقوق، التربية على المواطنة وممارسة الديمقراطية، التشجيع بروح الحوار والتسامح وقبول الاختلاف، ترسيخ قيم المعاصرة والحداثة، التمكين من التواصل بمختلف أشكاله وأساليبه، التفتح على التكوين المهني المستمر، تنمية الذوق الجمالي والإنتاج الفني والتكوين الحرفي في مجالات الفنون والتقنيات، تنمية القدرة على المشاركة الإيجابية في الشأن المحلي والوطني.

وحول الغايات الفردية يعمل نظام التربية والتكوين بمختلف الآليات والوسائل للاستجابة للحاجات الشخصية للمتعلمين المتمثلة في الآتي: الثقة بالنفس والتفتح على الغير، الاستقلالية في التفكير والممارسة، التفاعل الإيجابي مع المحيط الاجتماعي، التحلي بروح المسؤولية والانضباط، ممارسة المواطنة والديموقراطية، أعمال العقل واعتماد الفكر النقدي، الإنتاجية والمردودية، تثمين العمل والاجتهاد والمثابرة، المبادرة والابتكار والإبداع، التنافسية الإيجابية، الوعي بالزمن والوقت، احترام البيئة الطبيعية والتعامل الإيجابي مع الثقافة الشعبية والموروث الثقافي والحضاري.

وبالاستناد إلى الفلسفة التربوية فإن السياسة التربوية الموجهة لمراجعة منهاج التربية والتكوين المملكة المغربية، تنطلق من: العلاقة التفاعلية بين المدرسة والمجتمع، باعتبار المدرسة محرّكاً أساسياً للتقدم الاجتماعي وعاملاً من عوامل الإنماء البشري المتدمج، ووضوح الأهداف والمرامي البعيدة من مراجعة منهاج التربية والتكوين، والتي تتجلى أساساً في: المساهمة في تكوين شخصية مستقلة ومتوازنة ومتفتحة للمتعلم المملكة المغربية، تقوم على معرفة دينه وذاته، ولغته وتاريخ وطنه وتطورات مجتمعه، إعداد المتعلم المملكة المغربية لتمثل واستيعاب إنتاجات الفكر الإنساني، والمساهمة في تحقيق نهضة وطنية اقتصادية، والاعتماد على البحث التربوي الحديث في مراجعة منهاج التربية والتكوين باعتماد مقاربة شمولية ومكاملة تراعي التوازن بين البعد الاجتماعي الوجداني، والبعد المهاري، والبعد المعرفي، وبين البعد التجريبي والتجريدي، كما تراعي العلاقة البيداغوجية التفاعلية وتيسير التنشيط الجماعي، واعتماد مبدأ التوازن في التربية والتكوين بين مختلف أنواع المعارف، ومختلف أساليب التعبير (فكري، فني، جسدي)، وبين مختلف جوانب التكوين (نظري، تطبيقي عملي)، اعتماد مبدأ التنسيق والتكامل في اختيار مضامين المنهاج التربوية، اعتماد مبدأ التجديد المستمر والملاءمة الدائمة لمنهاج التربية والتكوين وفقاً لمتطلبات التطور المعرفي والمجتمعي، ضرورة مواكبة التكوين الأساسي والمستمر لأطر التربية والتكوين كافة وذلك لمواجهة متطلبات المراجعة المستمرة للمنهاج التربوية، اعتبار المدرسة مجالاً حقيقياً لترسيخ القيم الأخلاقية، وقيم المواطنة وحقوق الإنسان، وممارسة الحياة الديمقراطية.

من المعطيات السابقة الخاصة بإطار الإطار: الفلسفة التربوية وأهدافها العامة والسياسات في إطار منهاج التعليم في الجمهورية اليمنية يلاحظ أن الفلسفة التربوية قد تضمنت أسس الفلسفة التربوية بعامة، إلا أن هناك عدة ملاحظات عليها، منها: وزعت الأسس الى مجالات وبدلاً من

تكثيفها عمّا هو موجود في قانون التعليم، زادت في التفصيلات حيث تضمنت 51 أساساً، وهناك خلط بين المنطلقات العامة الموجهة للنظام التعليمي والاختيارات التربوية، وإضافة إلى ذلك وجود أسس لم ترد في الفلسفات التربوية العربية "مثل الالتزام بالفروض وتجنب المحرمات". وقد وردت الغايات تحت عنوان الأهداف العامة للنظام التعليمي بشكل تفصيلي عن القانون العام للتعليم، وتضمنت أهداف أكبر من قدرة دول على تحقيقها مثل: محاربة الاستعمار بأشكاله كافة والتصدي للتأمر الصهيوني والعمل على تحرير فلسطين والأراضي العربية المحتلة، ولم تحدد قضية دراسات اللغات الأجنبية، وضعف الترابط مع أهداف مراحل التعليم ومواصفات المتعلم في نهاية التعليم العام. أما بالنسبة للسياسة التعليمية كانت تفصيلية وتجاوزت القانون العام للتعليم وبلا حظ فيها أنها لم تحدد أدوار المدرسة الجمهورية اليمنية، ولم تكن موجهة بصورة أساسية لتطوير المنهاج، وحددت فقط تطوير مناهج تعليم القرآن الكريم وعلومه والسنة النبوية وعلومها، ووردت السياسات الخاصة برعاية الطفولة المبكرة وذوي الاحتياجات في نهاية قائمة السياسات.

وخلاصة عامة لهذا المحور إطار الإطار، يفترض أن الفلسفة التربوية وأهدافها العامة والسياسات في إطار مناهج التعليم العام مشتقة من قانون التعليم، وليس خارج عن هذا السياق؛ وهذا ربما يعود إلى قصور القانون العام للتربية والتعليم رقم 45 لسنة 1992، الذي صدر بقوة الدستور. أما الإطار المملكة المغربية فقد حدد بوضوح ودقة المرتكزات الأساسية التي توجه النظام التربوي والذي تتمثل في العقيدة الإسلامية، والهوية الحضارية والمواطنة، وحقوق الإنسان، وانسجاماً مع هذه المرتكزات يخضع نظام التربية والتكوين للحاجيات المتجددة للمجتمع المملكة المغربية على المستويات كافة، وللحاجيات الشخصية للمتعلمين من جهة أخرى. ولتحقيق ذلك حدد غايات التربية بطريقة تتسق مع المرتكزات، والتي تركز على قيم الحرية، والإبداع، والحوار والتسامح وقبول الاختلاف وحدد دور التربية والتكوين بشكل واضح - بان تعمل للاستجابة للحاجيات الشخصية للمتعلمين من خلال تحقيق مجموعة الغايات الفردية للمتعلمين. كما أن السياسات كانت واضحة في تحديد التوجهات الأساسية في تطوير المنهاج انطلاقاً من العلاقة التفاعلية بين المدرسة والمجتمع، وحددت السياسات دور المدرسة في تحقيقها في أرض الواقع باعتبارها محركاً أساساً للتقدم الاجتماعي، وعملاً من عوامل تطوير الإنسان. وكذلك أن تكون أهداف تطوير المنهاج واضحة.

ملامح المتخرج

حدد إطار الجمهورية اليمنية مواصفات عامة للمتعلم في نهاية التعليم العام هي: مدركاً مفهومات الإسلام - عقيدة وشريعة، إدراكاً صحيحاً، وعميقاً، وشاملاً، ووسطياً ومعتدلاً، ومتفكراً في الكون، ومحققاً عبوديته لله. محباً لله ﷻ، ولرسوله ﷺ ولأصحابه، ولكل المسلمين ورحيماً بالإنسان ورفيقاً بالحيوان. ملتزم بالفرائض ومتجنباً الكبائر والشركيات ومتحرراً من الاعتقادات والتصورات الخاطئة، ومتخلفاً بالأخلاق الحسنة والقوة الصالحة، ونايماً العصبية والتعصب والتطرف، وداعياً إلى التسامح والتآلف والتعايش والسلام، وقائماً بالعمل الصالح النافع لنفسه ومجتمعه وأمته، ممتلئاً بمهارات الفهم والتفكير والبحث العلمي، والتعلم الذاتي المستمر، وممتلئاً شخصية قيادية متوازنة ومتكاملة وموظفاً لها في حياته العملية وقادراً على إدارة الوقت واتخاذ القرار. ممتلئاً بالمعارف والمهارات الأساسية للغة العربية وموظفاً لها في حياته وتعلمه. ممتلئاً بالمعارف

والمهارات الأساسية للعلوم الطبيعية والرياضيات وموظفًا لها في تفسير الظواهر والاحداث، محبًا للعلم والتعلم، وقادرًا على التواصل والإنتاج والإبداع والابتكار وممتلكًا ثقافة علمية ومعرفة أساسية موظفًا لها في حياته. مواطنًا صالحًا فاعلاً ومبادراً، محبًا لوطنه، ومدركًا مبادئ وأهداف الثورة الجمهورية اليمنية، ومحافظًا على وحدته، وأمنه واستقراره، وسيادته واستقلاله وثرواته الطبيعية، وأثاره التاريخية، ومسهماً في تكوين مجتمع تسوده قيم الحرية، والشورى، والديمقراطية والعدل والمساواة، ومحترماً سيادة القانون والدستور، وملتزمًا بالحقوق والواجبات. مستوعبًا ضرورة الوحدة العربية والإسلامية كواجب ديني ووطني وأساس لوجود الأمة العربية والإسلامية وتقدمها، وقوتها في مواجهة اعدائها، و متمسكا بعروبة فلسطين وهويتها الإسلامية، وتحريرها، واعتبارها قضية مصيرية، وتحرير كل جزء مغتصب من الوطن العربي والإسلامي. متمكناً من المهارات الأساسية للغة أجنبية واحدة على الأقل، وموظفًا لها في تواصله مع الآخرين، واستخدامها في عملية التعليم والتعلم، والاطلاع على الثقافات الأخرى، مهتما بقضايا مجتمعه الجمهورية اليمنية والعربي والإسلامي والقضايا الإنسانية بشكل عام، ومستوعبًا دور الإنسان في صنع الحضارات الإنسانية قديماً وحديثاً، واعياً بالثقافات والحضارات العالمية، ومستفيداً منها بما لا يتعارض مع الثابت الدينية والوطنية، ومتعاشياً مع الآخرين، ومحسناً التعامل معهم، ممارساً الأنشطة الرياضية المناسبة لقدراته وميوله، ومحافظًا على صحته الجسمية والنفسية وعلى سلامة البيئة، ومسهماً في تطويرها.

وفي إطار المملكة المغربية فقد حددت مواصفات المتعلمين حسب المراحل التعليمية، ففي نهاية التعليم الابتدائي يهدف المنهاج التربوي تحقيق مجموعة من المواصفات أهمها: مواصفات مرتبطة بالقيم والمقاييس الاجتماعية تتجلى في جعل المتعلم: متشبهاً بالقيم الدينية والخلفية والوطنية والإنسانية، متشبهاً بروح التضامن والتسامح والنزاهة، متشبهاً بمبادئ الوقاية الصحية وحماية البيئة، قادرًا على اكتشاف المفاهيم والنظم والتقنيات الأساسية التي تنطبق على محيطه الطبيعي والاجتماعي والثقافي المباشر. بالإضافة إلى مواصفات مرتبطة بالكفايات والمضامين تتجلى في جعل المتعلم: قادرًا على التعبير السليم باللغة العربية، وقادرًا على التواصل الوظيفي باللغة الأجنبية الأولى قراءةً وتعبيرًا والنطق بلغة أجنبية ثانية، قادرًا على التفاعل مع الآخر ومع المحيط الاجتماعي على اختلاف مستوياته (الأسرة، المدرسة) والتكيف مع البيئة، قادرًا على التنظيم (تنظيم الذات والوقت) والانضباط، مكتسبًا لمهارات تسمح له بتطوير ملكاته العقلية والحسية والحركية، قادرًا على استعمال الإعلاميات وعلى الاتصال والإبداع التفاعلي، ملماً بالمبادئ الأولية للحساب والهندسة.

وتتوخى المنهاج التربوية للسلك الإعدادي تزويد المتعلم بمواصفات من بينها: مواصفات من حيث القيم والمقاييس الاجتماعية المرتبطة بها تتجلى في كون المتعلم: مكتسبًا للقدر الكافي من مفاهيم العقيدة الإسلامية، حسب ما يلائم مستواه العمري، ومتحليًا بالأخلاق والآداب الإسلامية في حياته اليومية، متشبهاً بقيم الحضارة المغربية بكل مكوناتها وواعياً بتنوع وتكامل روافدها، متشبهاً بحب وطنه وخدمته، منفتحاً على قيم الحضارة المعاصرة وإنجازاتها؛ متشبهاً بقيم حقوق الإنسان وحقوق مواطن المملكة المغربية وواجباته، على دراية بالتنظيم الاجتماعي والإداري محلياً وجوهياً ووطنياً، ومتشبهاً بقيم المشاركة الإيجابية وتحمل المسؤولية، منفتحاً على التكوين المهني والقطاعات الإنتاجية والحرفية، متذوقاً للفنون وواعياً بالأثر الإيجابي للنشاط الرياضي المستديم على الصحة،

متشبعًا بقيم المشاركة الإيجابية في الشأن المحلي والوطني وقيم تحمل المسؤولية. بالإضافة إلى مواصفات مرتبطة بالكفايات والمضامين تتجلى في كون المتعلم: متمكنًا من اللغة العربية واستعمالها السليم في تعلم مختلف المواد، متمكنًا من تداول اللغات الأجنبية والتواصل بها، متمكنًا من مختلف أنواع الخطابات المتداولة في المؤسسة التعليمية، قادرًا على التجريد وطرح المشكلات الرياضية وحلها، ملماً بالمبادئ الأولية للعلوم الفيزيائية والطبيعية والبيئية؛ متمكنًا من منهجية للتفكير والعمل داخل الفصل وخارجه، متمكنًا من المهارات التقنية والمهنية والرياضية والفنية الأساسية ذات الصلة بالمحيط المحلي للمدرسة، قادرًا على تكييف المشاريع الشخصية ذات الصلة بالحياة المدرسية والمهنية، ممتلكًا للمهارات التي تساعده على تعديل السلوكات وإبداء الرأي؛ متمكنًا من رصيد ثقافي ينمي إحساسه ورويته لذاته وللآخر، قادرًا على استعمال التكنولوجيات الجديدة في مختلف مجالات دراسته وفي تبادل المعطيات.

أما مواصفات المتعلم في نهاية السلك التأهيلي (التعليم الثانوي) نظرًا لتعدد الأقطاب سوف نورد مواصفات المتعلم في قطب التعليم الأصيل نموذجًا: يستند تحديد مواصفات المتخرجين على سلم المبادئ المحددة في الوثيقة الإطار، لخصوصية السلك التأهيلي الأصيل. وقد صنفنا هذه المواصفات إلى مواصفات مرتبطة بالقيم والمقاييس الاجتماعية؛ يمكن إجمال هذه المواصفات في جعل المتعلم: متشبعًا بقيم الدين الإسلامي، ومعتزًا بهويته الدينية والوطنية، محافظًا على تراثه الحضاري، محصنًا ضد كل أنواع الاستلاب الفكري، منفتحًا على قيم الحضارة المعاصرة في أبعادها الإنسانية، ملماً بقيم الحداثة والديمقراطية وحقوق الإنسان المنسجمة مع خصوصيته الدينية والوطنية والحضارية، متمسكًا بالسلوك الإسلامي القويم والمثل العليا المستمدة من روح الدين الإسلامي. أما المواصفات المرتبطة بالكفايات والمضامين: تتجلى في جعل المتعلم: ممتلكًا لرصيد معرفي في مجال العلوم الشرعية واللغوية والأدبية والعلوم الإنسانية مما يؤهله لفهم وتمثل وتحليل مختلف مكونات الثقافة العربية الإسلامية، ممتلكًا لأدوات التعامل مع أنواع الخطاب [الشرعي، والأدبي...] وقادرًا على فهم التراث العربي الإسلامي والإنساني، قادرًا على معرفة ذاته المتشعبة بالقيم الإسلامية المتسامحة والقيم الحضارية، وقيم المواطنة، وحقوق الإنسان، وبلورة ذلك في علاقته مع الآخرين، متمكنًا من توظيف الوسائل التكنولوجية المعاصرة من أجل استدماج قيم العقيدة الإسلامية والإمام بمكونات الثقافة العربية الإسلامية والانفتاح على مختلف الثقافات.

من المعطيات السابقة حدد الإطار الجمهورية اليمنية مواصفات عامة للمتعلم في نهاية التعليم العام كانت في معظمها مناسبة، إلا أن بعضها أكبر من مستوى سمات المتخرج، مثل: مدركًا مفهومات الإسلام... إدراكًا صحيحًا، وعميقًا، وشاملاً، وتحرير فلسطين، وكل جزء مغتصب من الوطن العربي والإسلامي. ولم يكن هناك اهتمامًا من التمكن من اللغات الأجنبية، ولم يصنف الإطار الملامح إلى أبعاد "الشخصية، الثقافية، والعملية، أو حسب المراحل الدراسية، أما الإطار المملكة المغربية فقد حدد بوضوح ملامح المتخرج من خلال تصنيفها إلى مواصفات مرتبطة بالقيم والمقاييس الاجتماعية، والتي تتجلى أساسًا في تكوين شخصية مستقلة ومتوازنة ومتفتحة للمتعلم المملكة المغربية، وأخرى مرتبطة بالكفايات، وصنفها- أيضًا- حسب المراحل الدراسية، إلا أنه لم يوصف سمات المتعلم في نهاية التعليم العام.

مقاربة بناء المنهاج

لم يحدد إطار مناهج التعليم العام في الجمهورية اليمنية مقاربة بناء المنهاج بصورة واضحة. أما في الإطار المملكة المغربية فقد تم اعتماد المقاربة بالكفايات ووضع استراتيجيات اكتسابها. ومن الكفايات الممكن بناؤها في إطار تنفيذ مناهج التربية والتكوين: كفايات تنمية الذات، والكفايات القابلة للاستثمار في التحول الاجتماعي، والكفايات القابلة للتصريف في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن أن تتخذ الكفايات التربوية طابعاً استراتيجياً أو تواصلياً أو منهجياً أو ثقافياً أو تكنولوجياً. وتستوجب تنمية الكفايات الاستراتيجية وتطويرها، في المنهاج التربوية: معرفة الذات والتعبير عنها، التمتع في الزمان والمكان، التمتع بالنسبة للآخر وبالنسبة للمؤسسات المجتمعية والتكيف معها ومع البيئة بصفة عامة، تعديل المنتظرات والاتجاهات والسلوكيات الفردية وفق ما يفرضه تطور المعرفة والعقليات والمجتمع. وحتى تتم معالجة الكفايات التواصلية بشكل شمولي في المنهاج التربوي، ينبغي أن تؤدي إلى: إتقان اللغة العربية وتخصيص الحيز المناسب للغة الأمازيغية والتمكن من اللغات الأجنبية، التمكن من مختلف أنواع التواصل داخل المؤسسة التعليمية وخارجها في مختلف مجالات تعلم المواد الدراسية، التمكن من مختلف أنواع الخطاب (الأدبي، والعلمي، والفني...) المتداولة في المؤسسة التعليمية وفي محيط المجتمع والبيئة، وتستهدف الكفايات المنهجية من جانبها بالنسبة للمتعلم اكتساب: منهجية للتفكير وتطوير مدارجه العقلية، منهجية للعمل في الفصل وخارجه، منهجية لتنظيم ذاته وشؤونه ووقته وتبدير تكوينه الذاتي ومشاريعه الشخصية.

ولكي تكون معالجة الكفايات الثقافية، شمولية في مناهج التربية والتكوين، ينبغي أن تشمل على: شقها الرمزي المرتبط بتنمية الرصيد الثقافي للمتعلم، وتوسيع دائرة إحساساته وتصوراته ورؤيته للعالم وللحضارة البشرية بتناغم مع تفتح شخصيته بكل مكوناتها، وبترسخ هويته كمواطن مغربي وكنسان منسجم مع ذاته ومع بيئته ومع العالم، أما شقها الموسوعي المرتبط بالمعرفة بصفة عامة. إن تنمية الكفايات التكنولوجية للمتعلم تعتمد أساساً على: القدرة على تصور ورسم وإبداع وإنتاج المنتجات التقنية، التمكن من تقنيات التحليل والتقدير والمعايرة والقياس، وتقنيات ومعايير مراقبة الجودة، والتقنيات المرتبطة بالتوقعات والاستشراف، التمكن من وسائل العمل اللازمة لتطوير تلك المنتجات وتكييفها مع الحاجيات الجديدة والمتطلبات المتجددة، استدماج أخلاقيات المهن والحرف والأخلاقيات المرتبطة بالتطور العلمي والتكنولوجي بارتباط مع منظومة القيم الدينية والحضارية وقيم المواطنة وقيم حقوق الإنسان ومبادئها الكونية.

من المعطيات السابقة يتضح أن الإطار الجمهورية اليمنية لم يحدد مقاربة بناء المنهاج بصورة واضحة، فهو حدد الأهداف العامة والمرحلية، ثم يذكر أهداف المراحل ومعاييرها، وفي الواقع لا توجد معايير في الوثيقة وإنما مخرجات تعلم وهناك فرق، إن عدم ذكر المقاربة المستخدمة بوضوح من الإشكاليات الرئيسة للإطار. أما الإطار المملكة المغربية فقد اعتمد المقاربة بالكفايات مدخلاً بيداعوجياً للمنهاج، من أجل تحقيق الملامح والمواصفات الخاصة بالمتعلمين وبلوغ غايات النظام التربوي.

مبادئ تنظيم المنهاج

في الإطار الجمهورية اليمنية لم تضع مبادئ تنظيم محتوى المنهاج، أما في الإطار المملكة المغربية حدد الاختيارات والتوجهات في تنظيم محتوى المنهاج في الآتي: الانطلاق من اعتبار

المعرفة إنتاجًا وموروثًا بشريًا مشتركًا، اعتبار المعرفة الخصوصية جزءًا لا يتجزأ من المعرفة الكونية، اعتماد مقاربة شمولية عند تناول الانتاجات المعرفية الوطنية، في علاقتها بالإنتاجات الكونية مع الحفاظ على ثوبتنا الأساسية، اعتبار غنى وتنوع الثقافة الوطنية والتقاليد المحلية والشعبية كروافد للمعرفة الاهتمام بالبعد المحلي والبعد الوطني للمضامين وبمختلف التعبيرات الفنية والثقافية، اعتماد مبدأ التكامل والتنسيق بين مختلف أنواع المعارف وأشكال التعبير، اعتماد مبدأ الاستمرارية والتدرج في عرض المعارف الأساسية عبر الأسلاك التعليمية، تجاوز التراكم الكمي للمضامين المعرفية المختلفة عبر المواد التعليمية، استحضار البعد المنهجي والروح النقدية في تقديم محتويات المواد، العمل على استثمار عطاء الفكر الإنساني عامة لخدمة التكامل بين المجالات المعرفية، الحرص على توفير حد أدنى من المضامين الأساسية المشتركة لجميع المتعلمين في مختلف الأسلاك والشعب، الاهتمام بالمضامين الفنية، تنويع المقاربات وطرق تناول المعارف، وإحداث التوازن بين المعرفة في حد ذاتها والمعرفة الوظيفية.

من المعطيات السابقة يتبين أن الإطار الجمهورية اليمنية لم يحدد مبادئ تنظيم محتوى المنهاج، أما الإطار المملكة المغربية فقد حدد مبادئ تنظيم محتوى المنهاج لمساعدة مخططي المنهاج ومؤلفي الكتب المدرسية على تنظيم المعرفة المنهجية.

تنظيم الزمن الدراسي

في إطار الجمهورية اليمنية تتكون الخطة الدراسية للتعليم الأساسي، من مواد اللغة العربية، الرياضيات، القرآن الكريم وعلومه، التربية الإسلامية، العلوم، التربية البدنية، اللغة الإنجليزية في الصفوف من السابع إلى التاسع، التربية الفنية، التاريخ والجغرافيا من الصف الخامس، المهارات الحياتية، والتربية الاجتماعية والوطنية والمدنية للصفين الثالث والرابع، وتم في الخطة الدراسية تحديد عدد الحصص لكل مادة وصف، ففي الصفين الأول والثاني 29 حصة في الأسبوع، والثالث والرابع 30 و32 حصة على التوالي، والصفوف (5-9) 36 حصة.

وفي التعليم الثانوي تمثل الخطة الدراسية للصف الأول الثانوي الجذع المشترك لعدد (13) مادة دراسية، وتكرر عناوين (10) مواد دراسية تقريبًا من مواد الصف الأول الثانوي في القسمين الأدبي والعلمي للصفين الثاني والثالث الثانوي، ويأتي ترتيب المواد الدراسية على النحو الآتي: اللغة العربية، اللغة الإنجليزية، الرياضيات، التربية الإسلامية، القرآن الكريم، والفيزياء، الأحياء، والكيمياء في العلمي، وعلوم: الاقتصاد والاجتماع والنفس، والفلسفة في الأدبي. وتبلغ عدد حصص الجذع المشترك 38 حصة أسبوعيًا، وعدد الحصص في الصفين الثاني والثالث ثانوي 37 حصة لكل منهما.

أما في إطار المملكة المغربية يتكون برنامج مرحلة التعليم الأولي (روضات الأطفال) من العناصر التالية، التي تأخذ إجرائيًا شكل أنشطة لا دروس بالمعنى المتعارف عليه. وهذه العناصر هي: التربية الإسلامية، اللغة العربية، التربية الفنية والتفتح، أنشطة الرياضيات، الأمازيغية، التربية البدنية، أنشطة التربية الحسية الحركية. وتتكون السنة الدراسية من دورتين تدوم كل واحدة 17 أسبوعًا، أي ما مجموعه 34 أسبوعًا من الدراسة الفعلية: وفي رياض الأطفال تستغل 24 أسبوعًا في تقديم برامج الأنشطة التربوية، وتستغل 10 أسابيع للاستئناس والتكيف والتثبيت والدعم، وإجراءات آخر السنة الدراسية. ويمثل التنظيم الهيكلي للسنة الدراسية في التعليم الأولي نظيره في السلكين

الأساسي والمتوسط للتعليم الابتدائي. مما يسمح بتوحيد العطل والإيقاع الدراسي في كل المرحلة الابتدائية.

وتنظم الخطة الدراسية في التعليم الابتدائي في مستويين: السنة الأولى والسنة الثانية، والسنوات الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة ولكل مستوى خطته الدراسية، وتتكون مواد السنتين الأولى والثانية من تربية إسلامية، لغة عربية، اجتماعيات، رياضيات، نشاط علمي، تربية فنية وتفتح، أمازيغية، لغة أجنبية أولى، تربية حركية، تربية بدنية، ويتكون الغلاف الزمني لكل من السنة الأولى والسنة الثانية من 850 ساعة لكل سنة، ويتكون برنامج الأربع السنوات التالية من نفس المواد، ماعدا تربية حركية مع ارتفاع الغلاف الزمني إلى 952 ساعة لكل سنة من السنوات الأربع. وتنظم الدراسة في السلك الإعدادي بنفس مواد التعليم الابتدائي مع المتغيرات: التربية الفنية تحولت إلى التربية التشكيلية، وتوزع النشاط العلمي إلى علوم الحياة والأرض وعلوم فيزيائية مع ارتفاع الغلاف الزمني إلى 1020 ساعة لكل سنة من السنوات الثلاث.

وفي التعليم الثانوي التأهيلي تنظم الدراسة، بعد الجذع المشترك، في الأقطاب الدراسية الآتية: قطب التعليم الأصيل؛ قطب الآداب والإنسانيات؛ قطب الفنون؛ قطب العلوم؛ قطب التكنولوجيات. ونظرًا لتعدد الأقطاب سنتناول قطب التعليم الأصيل الجذع المشترك، وشعبة العلوم الشرعية. ويتكون الجذع المشترك من مواد: تفسير وحديث، فقه وأصول، نصوص أدبية، علوم اللغة العربية، توثيق، تاريخ وجغرافيا، لغة أجنبية أولى، رياضيات، علوم الحياة والأرض، فلسفة، تربية بدنية، والغلاف الزمني لدورة الجذع المشترك 510 ساعة. وتدرس في الدورات الخمس الخاصة بشعبة العلوم الشرعية نفس مواد الجذع المشترك مع إضافة مادة إعلاميات. ويتكون الغلاف الزمني لكل دورة من الدورات الخمس من 480 ساعة.

من المعطيات السابقة يركز التنظيم الدراسي في الإطار الجمهورية اليمنية على الخطة الدراسية فقط في جدول واحد لكل المواد الصفوف: 1-12، والالتزام بالتشعب التقليدي في التعليم الثانوي: علمي/أدبي. تبرز بعض الإشكالات في الأهمية النسبية لمواد دراسية، على حساب الوزن النسبي لمواد أخرى، وإشكالية التشعب: علمي/أدبي في التعليم الثانوي.

وفي إطار المملكة المغربية يتضح أن السنة الدراسية تتكون من دورتين تدوم كل واحدة 17 أسبوعاً، محددة بين أسابيع دراسة وتقييم ودعم، وقد وزعت الخطة الدراسية إلى عدة مستويات، وروضات الأطفال، والتعليم الابتدائي: الصفوف 1-2، والصفوف من 3-6، والتعليم الإعدادي 7-9، والثانوي 10-12 لمرعاة حاجيات المتعلم ومرحلة تطوره النمائي، ونظم التعليم الثانوي في خمسة أقطاب (مسارات) وكل قطب يتكون من عدة شعب وهو تكوين معقد.

استراتيجيات التدريس

حدد الإطار الجمهورية اليمنية الطرائق والأساليب والأدوات والأنشطة التعليمية بشكل مختصر وتحت موضوع مكونات المنهاج، على النحو الآتي: طرق وأساليب التدريس والأنشطة التي يستخدمها المعلم، ومهاراته التدريسية والشخصية، بما فيها الألعاب والزيارات والمشروعات والتجارب، حل المشكلات، التعلم التعاوني، سواء نفذها أو شارك في تنفيذها المتعلم، أو شاهدها أو ناقش مخرجاتها. أما الوسائل فهي: الصور والأشكال والرسوم والخرائط والأفلام والشرائح، والمعامل والمختبرات.

في الإطار المملكة المغربية حدد المبادئ الموجهة في مجال استراتيجيات التدريس، وهي: جعل المتعلم محور كل العمليات التعليمية-التعلمية، مسايرة حاجات المتعلمين وتنمية كفاياتهم بجميع أبعادها التواصلية والمعرفية والمنهجية والاستراتيجية والثقافية والتكنولوجية، تعزيز الذكاءات المتعددة والقدرة على حل المشكلات، مراعاة سن المتعلم وخصائصه النمائية بدنيًا ونفسيًا وعقليًا، ملائمة الأنشطة التعليمية-التعلمية للمبادئ التربوية والديداكتيكية ولتمثيلات المتعلم وقدراته، الانفتاح على المحيط واستثمار كافة معطياته الغنية بالدروس، استثمار الوسائل والمعينات الديداكتيكية والموارد الرقمية وأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تنويع أشكال العمل داخل مجموعة القسم، واعتماد التعلم الجماعي لما له من فوائد على مستوى ترسيخ مبادئ التواصل والحوار واحترام الآخر، مع إعطاء أهمية كبرى للعمل في مجموعات صغيرة، اعتماد الأنشطة والايقاعات والوسائل التعليمية والدعامات .

من المعطيات السابقة نرى أن الإطار الجمهورية اليمنية حدد الطرائق والأساليب والأدوات والأنشطة التعليمية بشكل مختصر وتحت موضوع مكونات المنهاج، ولم يتطرق للاستراتيجيات التدريسية بشكل مستقل.

وفي الإطار المملكة المغربية تم اعتماد مبادئ توجيهية لاختيار واستخدام طريق التدريس وبشكل واضح وأشار إلى أنواع الاستراتيجيات التي تتطلبها تنمية الكفايات بجميع أبعادها التواصلية والمعرفية والمنهجية والاستراتيجية والثقافية والتكنولوجية، والتي تجعل المتعلم محور العملية التعليمية يتجاوز التلقي السلبي.

استراتيجيات التقويم

حدد الإطار الجمهورية اليمنية أساليب الاختبار والقياس والتقييم وأدواتها وتقنياتها، وتحت موضوع مكونات المنهاج، والتي تمكن النظام من معرفة مدى تحقق الأهداف ودرجة كفاءة وفعالية المنهاج من خلال تقويم تحصيل المتعلمين، وتقييم المواد والكتب والأساليب وطرق التدريس، وكشف مواطن القوة للمحافظة عليها وتعزيزها، وجوانب الضعف ليتم معالجتها. ومن أدوات التقويم التي يمكن أن يستعين بها المعلم في عمليات التقويم: الاعمال الشفهية، المشروع، التقرير، البحث، الأسئلة القصيرة والفصلية، الواجبات المنزلية، والأداء العملي.

وفي الإطار المملكة المغربية تم إيلاء التقويم عناية واضحة تتجلى من خلال المبادئ والتوجيهات الآتية: ربط التعليم بمحيطه من خلال ملائمة المنهاج والبرامج الدراسية للمنتظرات، وتحقيق العلاقة التفاعلية بين المدرسة والمجتمع. لذا، ينبغي أن تتأسس وضعيات التقويم على معطيات منسجمة مع المحيط، إرساء مدرسة متنوعة الأساليب والأشكال التقويمية حتى تتم الاستجابة لجميع انتظارات المستفيدين من الخدمات التعليمية، اعتماد العدل والمساواة والانصاف وتكافؤ الفرص في التقويم التربوي، وذلك انطلاقاً من أن المدرسة مجال حقيقي لترسيخ القيم الأخلاقية وقيم المواطنة وحقوق الانسان وممارسة الديمقراطية.

من المعطيات السابقة يتضح أن الإطار الجمهورية اليمنية حدد أساليب الاختبار والقياس والتقييم وأدواتها وتقنياتها، بشكل مختصر وتحت موضوع مكونات المنهاج، ولم يتطرق للاستراتيجيات التقويمية بشكل مستقل.

واعتمد الإطار المملكة المغربية التقويم بالمقاربة بالكفايات الذي يعتمد وضعيات التقويم للتحقق من الكفايات، دون تحديد أدوات التقويم.

4- الدراسة المقارنة للإطار الوطني للمنهاج في الجمهورية اليمنية والمملكة المغربية. ينص التساؤل الثاني: "ما أوجه التشابه، والاختلاف بين الإطار المرجعي لمنهاج التعليم العام في الجمهورية اليمنية والمملكة المغربية من حيث: إطار الإطار، ملامح المتخرج، مقارنة بناء المنهاج، مبادئ تنظيم المنهاج، التنظيم الزمني للدراسة، واستراتيجيات التدريس والتقويم؟ وللإجابة على هذا التساؤل تم تحديد أوجه التشابه والاختلاف لإطار المنهاج في الدولتين على النحو الآتي:

إطار الإطار، تضمن إطار المنهاج في المملكة المغربية والجمهورية اليمنية العديد من المحاور المشتركة التي تمثل مرتكزات وموجهات للنظام التعليمي في البلدين، إلا أن المنطلقات والتوجهات التربوية المملكة المغربية تميزت بالاتساق والوضوح، والاهتمام بدور المدرسة في تنمية شخصية المتعلم المملكة المغربية، والتركيز على حريته وإبداعه والتسامح وقبول الاختلاف مع الآخر، وهذه المبادئ وإن أوردتها المخطط الجمهورية اليمنية إلا أنها مقيدة بشروط، وتناقض الأهداف العامة للنظام التعليمي مع مخرجاته وأهداف المراحل. وإذا كان الإطار المرجعي المملكة المغربية يركز على الميثاق الوطني للتربية والتكوين، فقد كان الإطار الجمهورية اليمنية أقل التزامًا بقانون التعليم، بل أضاف أسسًا ومبادئ غير واردة في القانون. ومثلت السياسات الواردة في الإطار المملكة المغربية إطارًا مرجعيًا لبناء المنهاج وتطويره، بينما السياسات في الإطار الجمهورية اليمنية عامة وغير محددة التوجيهات لتطوير المنهاج الجمهورية اليمنية، ماعدا تطوير منهاج القرآن الكريم والتربية الإسلامية.

ملامح المتخرج، تتفق ملامح المتخرج في إطار الجمهورية اليمنية والمملكة المغربية في بعض المواصفات العامة للمتعلم، إلا أنهما يختلفان اختلافًا كبيرًا في كثير من المواصفات؛ يختلفان في السمات المتعلقة بالتربية الإسلامية فتحت السمات المطلوبة من المتخرج الجمهورية اليمنية إلى التعقيد والتشدد، بينما السمات المطلوبة من المتخرج المملكة المغربية تميل إلى التفتح والتفكير. أما السمات المطلوبة في اللغات الأجنبية في المملكة المغربية كانت عالية فمثلًا في المرحلة الابتدائية يتطلب من المتعلم المملكة المغربية أن يكون "قادرًا على التواصل الوظيفي باللغة الأجنبية الأولى قراءةً وتعبيرًا والنطق بلغة أجنبية ثانية"، بينما المطلوب من المتعلم الجمهورية اليمنية في نهاية التعليم العام أن يكون "متمكنًا من المهارات الأساسية للغة أجنبية واحدة" فقط. بالإضافة إلى أن هناك سمات مطلوبة في المتعلم المملكة المغربية وغير مطلوبة في المتعلم الجمهورية اليمنية؛ وهي سمات مهمة مثل: التمكن من منهجية للتفكير، والتمكن من رصيد ثقافي، ومن حيث التنظيم صنف ملامح المتخرج حسب المراحل التعليمية، وحسب القيم والمقاييس الاجتماعية، والكفايات والمضامين، إلا أنها لم ترد سمات المتخرج من التعليم العام.

مقاربة بناء المنهاج، الإطار في المملكة المغربية اعتمد المقاربة بالكفايات مدخلًا بيداغوجيًا للمنهاج، من أجل تحقيق الملامح والمواصفات الخاصة بالمعلمين وبلوغ غايات النظام التربوي، بينما لم يحدد الإطار الجمهورية اليمنية مقاربة بناء المنهاج بصورة واضحة.

مبادئ تنظيم المنهاج، حدد الإطار المملكة المغربية بوضوح مبادئ تنظيم محتوى المنهاج وفقاً لموجهات تربوية تتسق مع متطلبات التطور المعرفي والمجتمعي. أما في الإطار الجمهورية اليمنية لم يضع مبادئ تنظيم محتوى المنهاج.

تنظيم الزمن الدراسي، يتفق التنظيم الدراسي في إطار الجمهورية اليمنية والمملكة المغربية في وجود الخطة الدراسية بصورة عامة، ويختلفان في أن الإطار المملكة المغربية يحدد تنظيم السنة الدراسية، ويوزع الخطة الدراسة إلى عدة مستويات، ووجود مسارات متعددة في التعليم الثانوي، أما في الإطار الجمهورية اليمنية فقد كانت الخطة الدراسية نمطية وفي جدول واحد لكل المواد والصفوف من الصف 1-12، والالتزام بالتشعب التقليدي في التعليم الثانوي: علمي/أدبي.

استراتيجيات التدريس، تم التطرق إلى استراتيجيات التدريس في إطار الجمهورية اليمنية والمملكة المغربية، إلا أنها عرضية في الإطار الجمهورية اليمنية وتحت موضوع مكونات المنهاج، ولم يتطرق للاستراتيجيات التدريسية بشكل مستقل، أما في المملكة المغربية فقد حدد الإطار مبادئ استراتيجيات التدريس التي تكمن في البحث عن الأسلوب الأمثل لتطبيق المنهاج في المدارس الذي يقوم على تثبيت مكتسبات التلميذ، وحدد بشكل مختصر أنواع الاستراتيجيات التي تتطلبها تنمية الكفايات.

استراتيجيات التقويم، تم التطرق إلى استراتيجيات التقويم في إطار الجمهورية اليمنية والمملكة المغربية، إلا أنها عرضية في إطار الجمهورية اليمنية وتحت موضوع مكونات المنهاج، واعتمد التقويم المعرفي للمتعلم نظام الامتحانات الكلاسيكي، بينما حدد إطار المملكة المغربية المبادئ الموجهة في مجال استراتيجيات التقويم، واعتمد نظام التقويم بالمقاربة بالكفايات، من خلال المعايير وشبكات التصحيح، الذي يضمن العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص ويشكل قطعة مع نظام الامتحانات الكلاسيكي.

5- استنتاجات الدراسة

- 1- ضعف استناد إطار مناهج التعليم العام على القانون العام للتربية والتعليم رقم 45 لسنة 1992 في موضوعات الفلسفة التربوية وأهدافها العامة والسياسات؛ وهذا ربما يعود إلى قصور في قانون التربية والتعليم.
- 2- هناك خلط بين المرتكزات الأساسية التي توجه النظام التربوي والغايات والاختيارات التربوية.
- 3- هناك مبالغة وتشدد في بعض أسس الفلسفة التربوية، وأهدافها العامة. وركزت-ولكن بشكل مقيد- على قيم الحرية، والابداع، والحوار والتسامح، وقبول الاختلاف، والتعامل مع الحضارات العالمية.
- 4- لم تحدد السياسة التعليمية ووظائف المدرسة الجمهورية اليمنية في تنمية شخصية المتعلم.
- 5- ضعف الترابط بين الأهداف العامة للتعليم ومخرجاته من ناحية ومع أهداف المراحل من ناحية أخرى.
- 6- سمات المتخرج لم تكن مصنفة إلى أبعاد "الشخصية، الثقافية، والعملية..." أو حسب المراحل الدراسية.
- 7- كانت بعض سمات المتخرج أكبر من أن يحققها المتعلم في نهاية التعليم العام.
- 8- ضعف الاهتمام بتطوير قدرات المتعلم في اللغات الأجنبية.

- 9- بعض السمات المتعلقة بالتربية الإسلامية تنحى إلى التعقيد والتشدد.
- 10- السمات المتعلقة بمنهجية التفكير، والاشتغال الثقافي لم تكن ضمن ملامح المتخرج الجمهورية اليمنية.
- 11- تعد مقارنة بناء المنهاج استراتيجياً تربوية موجهة لتخطيط المنهاج وتنفيذه، وتعمل على تحقيق الملامح والمواصفات الخاصة بالمتعلمين وبلوغ غايات النظام التربوي، وبالرغم من هذه الأهمية إلا أن الإطار لم يحدد مقارنة بناء المنهاج بصورة واضحة.
- 12- تشكل مبادئ تنظيم محتوى المنهاج إطاراً محورياً لبناء وتطوير وثائق المنهاج والكتب المدرسية، وبالرغم من هذا لم يحدد الإطار بوضوح مبادئ تنظيم محتوى المنهاج وفقاً لموجهات تربوية تتسق مع متطلبات التطور المعرفي والمجمعي. واكتفى بتحديد عناصر المنهاج.
- 13- جمود الخطة الدراسية، وتقدم في قالب واحد لكل المواد والصفوف الدراسية. دون مراعاة للخصائص النمائية للمتعلمين. واختلال الوزن النسبي للمواد الدراسية مقارنةً بدول عربية أخرى.
- 14- ضعف تنوع التعليم الثانوي وتعدد مساراته والتركيز على التشعب: علمي/أدبي الذي لا يتناسب مع الاتجاهات الحديثة في هيكلة التعليم الثانوي.
- 15- لم ينظم الإطار التنظيم الزمني للعام الدراسي وتوزعه إلى أسابيع تعلم وتقييم ودعم.
- 16- تؤدي استراتيجيات التدريس والتقويم دوراً محورياً في تعلم التلاميذ، وفي قياس مدى تقدمهم نحو تحقيق الأهداف أو الكفايات، إلا أن إطار المنهاج لم يقدم إرشادات إلى كيفية تطبيق مبادئ الاستراتيجيات التعليمية والتقويمية، وماهيتها، ومنهجية استخدامها في الصف الدراسي.

6- توصيات الدراسة

- في ضوء استنتاجات الدراسة الرئيسية فإن الباحثين يقدمان التوصيات الآتية:
- 1- تطوير القانون العام للتربية والتعليم باعتباره الأساس الذي يتضمن المنطلقات العامة المنظمة للنظام التربوي، وغاياته ووظائف المدرسة، والسياسات، والتنظيم الدراسي؛ كمقدمة لتطوير الإطار الوطني لمنهاج الجمهورية اليمنية.
- 2- إعداد إطار المنهاج بالاستناد على قانون التعليم، مع التركيز على قيم الحرية، والابداع، والحوار والتسامح، وقبول الاختلاف، والتعامل مع الحضارات العالمية.
- 3- أن يحدد الإطار السياسات الخاصة بتطوير المنهاج بما يحقق تنمية شخصية المتعلم من النواحي كافة.
- 4- تطوير سمات المتخرج من التعليم العام بما يتناسب مع الغايات التربوية، وأن تكون مصنفة وفق وظائف المدرسة، وبحسب المراحل التعليمية، وأن تتضمن السمات كفايات القرن الواحد والعشرين وإجادة اللغة العربية واللغات الأجنبية، مع مراعاة قدرات الخريج وخصائصه النمائية على المستوى العام والمرحلي.
- 5- أن يحدد الإطار مقارنة بناء المنهاج بصورة واضحة.

- 6- نقترح أن تستمر جهود منظمة اليونسكو-مكتب بيروت- في استكمال خطته في بناء إطار للمنهاج الوطني القائم على الكفايات من قبل فريق الخبراء اليمنيين، حيث عقد أول ورشة استهلاكية في أبريل 2019 في بيروت.
- 7- من الضروري أن يحدد الإطار بوضوح مبادئ تنظيم محتوى المنهاج وفقاً لموجهات تربوية تتسق مع متطلبات التطور المعرفي والمجتمعي وتقانات المعلومات والاتصال.
- 8- تطوير الخطة الدراسية في مستويات بحسب الخصائص النمائية للمتعلمين. وضبط الوزن النسبي للمواد الدراسية بحسب الاتجاهات المعاصرة.
- 9- تطوير هيكلية التعليم الثانوي وتنويع مسارته وفق أفضل الممارسات العالمية في المجال.
- 10- أن ينظم الإطار التنظيم الزمني للعام الدراسي وتوزعه إلى أسابيع تعلم وتقييم ودعم.
- 11- أن يركز إطار المنهاج بصورة عامة وإرشادية على مبادئ الاستراتيجيات التعليمية والتقويمية، وماهيتها، ومنهجية استخدامها في الصف الدراسي.

المصادر والمراجع

- البخيت، عبد الرحيم محمد الصديق. (2007). *الخطاب التربوي مقابل الخطاب السياسي في التغيير الاجتماعي، رسالة ماجستير، الخرطوم.*
- البستاني، كرم. (1986). *المنجد في اللغة والاعلام.* (ط3). بيروت: دار الشروق.
- الخيال، نيفين حلمي عبد الحميد، وعبد الرحيم، حنان محمود محمد. (2019). *الدراسات المقارنة في المنهاج: دراسة تحليلية مقارنة، وإطار مقترح. مجلة كلية التربية- جامعة عين شمس العدد (43) الجزء الرابع، ص1051.*
- الديرج، محمد. (2017). *نماذج وبراديكلمات حديثة في البحث التربوي كمرجعية لتطوير مناهج التعليم بالمدرسة المملكة المغربية.* جامعة محمد الخامس الرباط.
- رجب، مصطفى محمد. (2018). *فلسفة التربية المفهوم والأهمية. المجلة التربوية، العدد(51) كلية التربية، جامعة سوهاج، ص2.*
- DOI: 10.21608/edusohag.2018.4608
- الزاوي، النادلي (2013). *أسس اختيار مقارنة بيداغوجية.* تصفح 7-2-2018
<https://www.taalimnet.com/category>
- شعلان، عبد الحميد عبدالفتاح. (2020). *علم التربية المقارنة مفاهيم التربية المقارنة.* جامعة بنها. كلية التربية
- <https://fedu.stafpu.bu.edu.eg/Management/2175/crs-ppt>
- شلوف، حسين (2012). *من أجل مفهوم صحيح للمقاربة بالكفاءات في بناء المنهاج البيداغوجية.* كراسات المركز، رقم 21، ص5-13. <https://cahiers.Crasc.dz>.
- الصدوقي، محمد. (2015). *المفيد في التربية* تصفح 9-2-2019.
- <https://www.4shared.com/get/40h8NotXpdf>
- الاطار الوطني لمعايير مناهج التعليم العام (2018). *هيئة تقويم التعليم والتدريب.* المملكة العربية السعودية، الرياض

- عز الدين، بشقه. (2016). محاضرات في قياس الأهداف التربوية وبناء المنهاج. السنة الثالثة علوم التربية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية -جامعة محمد الصديق بن يحيى، الجزائر.
- علي، سعيد إسماعيل. (1995). فلسفات تربوية معاصرة. عالم المعرفة سلسلة كتب ثقافية شهرية، العدد (198)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- عمر، أحمد مختار. (2008). معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب. القاهرة تصفح 10-10 <https://ontology.birzeit.edu/word>
- عنايم، مهني محمد إبراهيم. (2018، أبريل، 25-26). السياسة التعليمية والطبقية والمواطنة " التعليم والمجتمع المدني وثقافة المواطنة. المؤتمر العلمي العربي الثاني عشر (الدولي التاسع). جمعية الثقافة من أجل التنمية بالتعاون مع الأكاديمية المهنية للمعلمين بالاشتراك مع جامعة سوهاج.
- اللجنة الوطنية للمناهج. (2009). المرجعية العامة للمناهج. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. وزارة التربية الوطنية.
- المركز الوطني لتطوير المنهاج التربوية (2016). وثيقة الإطار العام للمنهاج الوطني للجمهورية العربية السورية.
- مركز تطوير المنهاج والمواد التعليمية. (2012). الإطار العام لمنهاج التعليم قبل الجامعي. جمهورية مصر العربية. وزارة التربية والتعليم.
- المجلس الأعلى للتعليم. (2010). المقاربات البيداغوجية. دفاتر التربية والتكوين. العدد(4)، المملكة المغربية.
- معجم المعاني الجامع. (2010). معجم عربي عربي، تصفح 10-10-2020. <https://www.almaany.com/ar/dict/ar>
- فان دالين، ديوبولد ب. (1997). مناهج الدراسة في التربية وعلم النفس. (محمد نوفل وسلمان الشيخ وطلعت غبريال، مترجم). القاهرة. مكتبة الأنجلو المصرية.
- مقبل، سعيد عبده أحمد. (2010). مشكلات التعليم العام في الوطن العربي-الجمهورية اليمنية أنموذجاً. صنعاء. مركز عبادي للدراسات والنشر.
- مقبل، سعيد عبده أحمد؛ محمد، وحدة قاسم علي. (2019). مناهج روضات الأطفال في الجمهورية اليمنية الواقع وآفاق المستقبل- عدن أنموذجاً. مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية. المجلد الأول. العدد (3) أكتوبر. ص37-64.
- مقبل، سعيد عبده أحمد. (2020). المقاربة بالكفايات وبناء المنهاج المدرسي إطار مرجعي. تحت الطبع.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. (2009). خطة تطوير التعليم في الوطن العربي: التربية والتعليم العالي والبحث العلمي/ إدارة التربية، جامعة الدول العربية. الأمانة العامة. تونس. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2009، ط3.
- المودني، عبداللطيف. (2010). المقاربات البيداغوجية ومفاراتها بين استقلالية المدرس وتنمية التعليمات. دفاتر التكوين والتربية العدد (2) مايو. منشورات دورية المملكة المغربية.

- نجوى، عميرش. (2019). *التربية المقارنة.. جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة، الجزائر* www.univ-constantine2.dz/facshs.pdf
- واهمي، خديجة. (2010). *المقاربة بالكفايات مدخل لبناء المنهاج التعليمية. دفاتر التربية والتكوين، العدد (2)، المجلس الأعلى للتعليم-المملكة المغربية، ص 21-30.*
- وزارة التربية. (2003). *برنامج البرامج. الجمهورية التونسية.*
- وزارة التربية والتعليم. (2013). *إطار مناهج التعليم العام. الجمهورية اليمنية.*
- وزارة التربية الوطنية الجزائرية. (2009). *المرجعية العامة للمناهج.*
- وزارة التربية والتعليم العالي. (د.ت). *الإطار العام للمنهج التعليمي الوطني لدولة قطر.*
- وزارة التربية والتعليم الأردنية. (2012). *الإطار العام للمناهج والتقييم.*
- وزارة التربية. (2012). *الإطار العام للمناهج الدراسية العراقية.*
- وزارة التربية الوطنية. (2002). *الكتاب الأبيض ج 1: الاختيارات والتوجهات التربوية العامة المعتمدة في مراجعة المنهاج التربوية. المملكة المغربية.*
- وزارة التربية والتكوين. (2004). *البرامج الرسمية الدرجة الثالثة من التعليم الأساسي. الجمهورية التونسية.*
- وسيلة، قرابية حرقاس. (2010). *تقييم مدى تحقيق المقاربة بالكفاءات لأهداف المنهاج الجديدة في إطار الإصلاحات التربوية حسب معلمي ومفتشي المرحلة الابتدائية: دراسة ميدانية بالمقاطعات التربوية بولاية قالمة. (رسالة دكتوراه). جامعة منتوري. قسنطينة.*
- الهبوب، أحمد غالب (2015) *دراسة تحليلية مقارنة لأهداف التعليم العالي في الجمهورية اليمنية والأردن.* www.drhaboob.blogspot.com